ما فيه نظر في مغني اللبيب

دكتور

منيرة بنت ناصر بن زايد الغامدي

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الباحة

الملخص

كتاب مغني اللبيب ذو قيمة علمية كبيرة، وهو ميدان واسع للبحث والدراسة، وقد كان مجال شرح، ودراسة وبحث وتحليل، وتأثير، وتأثُّر لدى لاحقيه، ولكثرة ورود ما رُدَّ فيه بعبارة (فيه نظر)، بما يفي بهذه الدراسة، كان اختياري لهذا الموضوع، وعنوانه: (ما فيه نظرٌ في مغني اللبيب)، ويهدف البحث إلى تتبع ما رَدَّه ابن هشام في كتابه مغني اللبيب بعبارة: (فيه نظر)، والوقوف على تحليل المواضع التي ردَّها بهذه العبارة، ومناقشتها من مظانها، وموقفه منها، واستدلاله عليها، وتوضيح مدى موافقته للنحويين، ومخالفته لهم في ذلك، وترجيحه. وقد تنوع ما نظر فيه ابن هشام في مغني اللبيب، فقد يكون في العلةٍ، أو في الشاهدٍ، أو في الإعراب، أو في توجيه قراءة قرآنية، أو في التقديرٍ، أو في العامل، أو الدلالة والمعنى، وتنوعت أساليب الاستدلال عنده، وكان ابن هشام موضوعيًّا فيما نظر فيه، يناقش، ويعلِّلُ، ويبرهن، ويصحح الآراء، ويرجحها، ويقومها، وقد تأثر ابن هشام بسابقيه، ورغم ذلك فقد كانت له شخصيته النحوية المستقلة فيما نظر فيه، كما تأثر به لاحقوه، سواء من شراح كتابه مغني اللبيب أو غيرهم.

الكلمات المفتاحية: ما فيه نظر، ردود النحويين ، النحو، مغني اللبيب ، ابن هشام.

منيرة الغامدي

قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية

mnzghamdi@bu.edu.sa

Abstract:

The book of the singer of The Labib has great scientific value, which is a wide field of research and study, and has been the field of explanation, study, research and analysis, and influenced by his followers, and because of the many mentions in it in which he replied with the words (in view of it), in order to meet this study, was optional for this subject, entitled: (What is considered in the singer of the pulp), and the research aims to track what he replied in the singer of the pulp in the words: (in it is considered), to see the analysis of what he responded to this phrase, to discuss it, to discuss it, to its position on it, to infer it, to clarify the extent to which it agrees with the Grammarians, to disagree with them in that regard, and to weight it. The diversity of what Ibn Hisham considered in the singer of the pulp, may be in the illness, in the witness, in the expression, in the direction of a Qur'anic reading, in appreciation, in the worker, or in the factor, or semantics and meaning, and the methods of inference varied, and he was the son of Hisham Objectively in what he considered, he discusses, explains, proves, corrects opinions, and outweighs them, and evaluates them, and ibn Hisham was influenced by his predecessors, and yet he had his independent grammatical personality in what he considered, as influenced by his followers, both from the commentators of his book The singer of the pulp or others, and the research included an introduction, and three investigations: the boot: Ibn Hisham's approach to reply with the words: (in it is considered). The first topic: what is considered in the vocabulary. The second topic: what is in it is considered in the compositions. The third topic: what is in the eyes. This is followed by the conclusion, which includes the most important findings and recommendations.

Keywords: What is in it is seen , Grammar Responses , grammar ,singer of the pulp , son of Hisham.

Munira Al-Ghamdi

Department of Arabic Language, College of Arts and Humanities, Al Baha University, KSA.

mnzghamdi@bu.edu.sa

المقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وبعد:

فإنّ لكتاب مغني اللبيب قيمة علمية كبيرة، وهو ميدان واسع للبحث والدراسة، وقد كان مجال شرح، ودراسة وبحث وتحليل، وتأثير، وتأثُّر لدى لاحقيه، ولكثرة ورود ما رُدِّ فيه بعبارة (فيه نظر)، بما يفي بهذه الدراسة، كان اختياري لهذا الموضوع، وعنوانه: (ما فيه نظر في مغني اللبيب).

أهداف البحث:

تتبع ما ردَّه ابن هشام في مغني اللبيب بعبارة: (فيه نظر).

بيان منهجه فيما ردَّه بعبارة: (فيه نظر).

الوقوف على تحليل ما ردَّه بهذه العبارة، ومناقشتها من مظانها.

موقف ابن هشام مما رده بهذه العبارة، واستدلاله عليه.

توضيح مدى موافقته للنحويين، ومخالفته لهم في ذلك.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المواضع التي ردَّ ابن هشام في مغني اللبيب بعبارة: (فيه نظر).

الدراسات السابقة:

- دراسة بعنوان: عبارة (فيه نظر) في الممارسة النحوية "التأصيل والتعريف والمصاديق"، للباحث: كريم دوهان عويز الحمداوي، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد ٣٧، العدد الثاني، حزيران ٢٠٢٠م.

وهي دراسة نظرية تناولت بيان ماهية عبارة "فيه نظر"، وتتبع الأصول الأولى لها، والحقل الذي تداولت فيه، وتنقسم مبحثين: المبحث الأول: عبارة فيه نظر: التأصيل والتعريف، والمبحث الثاني: دراسة مصاديق عبارة "فيه نظر" في الممارسة النحوية، وهي دراسة عامة مجملة، ولذلك لم أتناولها، أما دراستي هذه فهي دراسة تطبيقية تحليلية تتناول المواضع التي ردّها ابن هشام بعبارة: (فيه نظر) في مغني اللبيب، ولم يسبق – على حد علمي – إفرادها بالدراسة و البحث.

– دراسة بعنوان: الخلاف النحوي في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، للباحث: يجي محمد الرمامنة، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن، كلية الدراسات العليا، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠١٩م.

وهذه الدراسة في الخلاف النحوي بين النحويين، أما دراستي هذه فتدور حول ما ردّه ابن هشام بأن فيه نظرًا، فقد يكون نظره في العلةٍ، أو في الشاهدٍ، أو في الإعراب، أو في توجيه قراءة قرآنية، أو في التقديرٍ، أو في العامل، أو الدلالة والمعنى، ولا تختص بدراسة الخلاف بين النحويين.

خطة البحث: اشتمل البحث مقدمةً، وثلاثةَ مباحث:

المبحث الأول: ما فيه نظر في المفردات.

المبحث الثاني: ما فيه نظر في التراكيب.

المبحث الثالث: ما فيه نظر في الأعاريب.

يلي ذلك الخاتمة، وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

ما فيه نظر في المفردات

الجزم بـ (أنْ) الناصبة:

من المشهور عند جمهور النحويين أن (أَنْ) تنصب الفعل المضارع، وذهب بعض الكوفيين[١]، وأبو عبيدة[٢] إلى جواز جزم المضارع بـــها، وذكر اللحياني[٣] أنه لغة صَباح من ضَبَّة، ومنه قول الشاعر[٤]:

أُحاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بِها فَتَرُدَّها فَتَتْرُكَها ثِقْلا عليَّ كما هِيا

وذلك أنَّ (أنْ) جازمة لـــ (تَعْلَمْ). وردَّ ابن هشام[٥] استشهادهم بهـــذا البيت بأن فيه نظرًا، لعطفِ فعلين منصوبين على الفعل المسكن (تَعْلَمْ)، هما (تَرُدَّها)، و(تَتْرُكَها)، مما يدل على أنه سُكِّنَ للضـــرورة لا للجـــزم، وتابع ابن هشام في ذلك ابن مالك[٦]. ورأى ابن عقيـــل[٧] أن الصـــواب

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٤، الجنى الداني ٢٢٦، مغني اللبيب ٤٥، المساعد ٣/ ٦٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٤، الجنى الداني ٢٢٦، مغني اللبيب ٤٥، همع الهوامع ٣٦٣/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٤، الجنى الداني ٢٢٦، مغني اللبيب ٤٥.

(٤) البيت في: شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٤، الجنى الداني ٢٢٦، مغني اللبيب ٤٥، همع الهوامع ٣٦٣/٢، شرح شواهد المغني للسيوطي١/ ٩٨، شرح أبيات مغني اللبيب ١٣١/١.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٤٥.

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٤.

(٧) انظر: المساعد ٣/ ٦٦.

إثبات الجزم، إلا أنه قليل، وردّ نسبته للكوفيين بأنه غير جيد؛ لحكايته عن اثنين من البصريين، هما أبو عبيدة واللحياني، ووجّهه ابن الصائغ[١]، والشمني بأن سكون الفعل (تعلمْ) يمكن أن يكون لأجل الإدغام الجائز في الكلام. ويرى الباحث أن سكون الفعل (تعلمْ) مجزومًا بـ (أنْ)، وليس من باب الضرورة الشعرية، لوروده في لغة بعض العرب، وهم صباح بن ضبّة؛ لحكايته عن أبي عبيدة واللحياني، كما ذكر ابن عقيل.

زيادة (أَنْ) وعملها النصب:

ذهب الأخفش[٢] إلى أنَّ (أَنْ) قد تأتي زائدة، وتعمل في المضارع النصب مع زيادتها، قياسًا على عمل حرف الجر الزائد في الاسم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ ﴾[٣]، وقوله تعالى:﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[٤]، وقال غيرُه[٥] بأن (أنْ) مصدرية لا زائدة، ومنهم[٦] مَن ضمَن (مَا لَنَا) في الآيتين معنى (ما منعنا) أي إن

(١) انظر: حاشية الشمني ٧٢/١.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٩٤.

(٣) سورة إبراهيم: آية ١٢.

(٤) سورة البقرة: آية ٢٤٦.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٥١، اللباب في علوم الكتاب ١١/ ٣٥٣، شرح التصريح على التوضيح ٣٦٥/٢.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٣ – ١٦٤.

المصدر المؤول في الآيتين منصوب على أنه مفعول ثانٍ على تضمين الجار والمجرور معنى فعل ينصب مفعولين. وردّ ابن هشام[١] مذهب الأخفش بأن فِيه نظرًا، لعدم ثبوت إعمال الجار والمجرور في المفعول به، وأنه يترتب عليه زيادة (لا)، والأصل ألا تكون (لا) زائدة، وردّ قياسه عمل (أنْ) الزائدة على عمل حرف الجر الزائد في الاسم، بأنه لا يجوز؛ لأنِ (أنْ) الزائدة لا تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف والاسم، فمنه دخولها على الحرف (لو)، وتابعه في رده السابق المرادي[٢]، والشمني[٣]، والدسوقي[٤]، وردّ أبو حيان[٥]، والسمين والسمين الحلبي[٦] مذهب الأخفش بأن الزيادة والحذف على خلاف الأصل، ولا يُذهب إليهما إلا لضرورة، ولا ضرورة هنا تدعو إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة، وهو ما يراه الباحث.

(١) انظر: مغني اللبيب ٥١.
(٢) انظر: الجني الداني ٢٢٣، توضيح المقاصد ٣/ ١٢٣٧.
(٣) انظر: حاشية الشمني ٧٣/١.
(٤) انظر: حاشية الدسوقي ٩٥/١.
(٥) انظر: البحر المحيط ٢/ ٥٧٢.
(٦) انظر: الدر المصون ٢/ ٥١٨.

مواقع (أل) العهدية الحضورية:

ذكر ابْن عُصْفُور[١] أنّ (أل) العهدية الحضورية لَا تقع إِلَّا بعد: أَسمَاء الْإِشَارَة: نَحْو: (جَاءَنِي هَذَا الرجلُ)، أَو بعد (أَيِّ) فِي النداء، نَحْو: (يَا أَيهَا الرجلُ)، أو الاسم الواقع بعد (إِذا) الفجائية، نَحْو: (خرجت فَإِذا الْأسدُ)، أَو فِي اسْم الزَّمَان الْحَاضِر، نَحْو: (الْآن)، وما في معناه كالساعة والحين. وردّ ابن هشام قوله بأن فيه نظرًا لوجوه[٢]:

الأول: أنها تكون للحضور في غير هذه المواضع، يُقال: (لَا تَشْتُم الرجل) فَهَذِهِ للحضور فِي غير مَا ذكره ابن عصفور، ورده الدماميني[٣] بأنه: يُحتمل أن يكون ابن عصفور لم يقصد (أل) المنطوق بها في (الآن) هي التي لتعريف الحضور، وإنما أراد (أل) التي بُني هذا الظرف لتضمنه إياها، اسم الإشارة ولفظ النداء، ونقل الشمني[٤] عن ابن الصائغ أن النقض بـ (لا تشتم الرجلَ) قد أخذه ابن عصفور من كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية، وهو موجود فيها[٥].

وردّ الدسوقي الحصر الذي ذكره ابن عصفور وسبقه إليه ابن مالك – وهو أنّ (أل) العهدية الحضورية لَا تقع إِلَّا بعد: أَسمَاء الْإِشَارَة، أَو بعد (أَيِّ) فِي النداء، أو الاسم الواقع بعد (إِذا) الفجائية، أَو فِي اسْم الزَّمَان

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١١١.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٧٣.

(٣) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٣٠١، حاشية الشمني ١/١٠٦.

(٤) انظر: حاشية الشمني ١/١٠٦.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٢.

الْحَاضِر، نَحْو: (الْآن)، وما في معناه كالساعة والحين – بأنه غير جامع وغير مانع، وأن (أل) ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم، وإنما هي لتعريف شيء كان موجودًا قبل التكلم[١].

الثاني: أَن الَّتِي بعد (إِذا) لَيست لتعريف شَيْء حَاضر حَالَة الـتَّكَلُّم، ونقل الشمني[٢] عن ابن الصائغ جوابه أنّ الحضور فيه محكـي نظيـر الحضور في اسم الإشارة في: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[٣]، وردّه بقوله: (كيف يكون هذا جوابًا للمصنف وهو لم ينفِ الحضـور مطلقًـا، وإنما نفى الحضورَ حالةَ التكلم). وأجاب ابن الصائغ[٤] بـأن الحضـور محكي، وحاصل الحكاية جَعْل الماضي بمنزلة الحاضر، ولا شك أنه إذا جعل الماضي بمنزلة الحاضر صار الحضور حال التكلم حكمًا.

الثالث: أَن الصَّحِيح فِي الدَّاخِلَة على (الْآن) أَنَّهَا زَائِدَة؛ لِأَنَّهَا لَازِمَـة، ولَا يُعرف أَن (أل) الَّتِي للتعريف وَردت لَازِمَة وغيـر لازمـة بِخِلَـاف الزَّائِدَة، وذكر أنّ المثال الْجيد لهذه المسألة قوله تَعَـالَى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾[٥].

(١) انظر: حاشية الدسوقي ١٣٩/١.
(٢) انظر: حاشية الشمني ١٠٦/١.
(٣) سورة القصص: آية ١٥.
(٤) انظر: حاشية الدسوقي ١٣٩/١.
(٥) سورة المائدة: آية ٣.

معنى (أو) فِي قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[1]:

ذهب بعض الكوفيين[2]، والفراء[3]، وَأَبُو عبيدة[4] إلى أن (أوْ) في هذه الآية للاضراب بمعنى (بلْ)، وذهب بعض الكوفيين[5]، وقطرب[6] إلى أنها بمعنى الواو، وذهب ابن جني[7] إلى أنها للشك، وذهب بعض البصريين[8] إلى أنها للتخيير بين أحد الشيئين، ونسبه ابن الشجري[9] إلى إلى سيبويه، وردَه ابن هشام[10] بأن فِي ثبوته عن سيبويه نظرًا، إذ لم يرد ذلك في كتاب سيبويه، ولم يستشهد بهذه الآية، كما أنه لَا يَصح التَّخْيير بَين شَيْئَيْنِ الْوَاقِع أَحدهمَا، وذكر الدماميني[11]، وتابعه الشمني[12]، والدسوقي[1]، وذكر أنه لا يحسن أن يكون وجه النظر أنها

(١) سورة الصافات ١٤٧.
(٢) انظر: الإنصاف ٢/٤٨٠، التحرير والتنوير ٢٣/ ١٧٩.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٢، ٢٥٠.
(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣١٤، التحرير والتنوير ١٧٩/٢٣.
(٥) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٨.
(٦) انظر: الخصائص ٤٦٣/٢.
(٧) انظر: الخصائص ٤٦٣/٢.
(٨) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٨٠، البحر المحيط ١٢٥/٩.
(٩) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ٧٧.
(١٠) انظر: مغني اللبيب ٩١.
(١١) انظر: تحفة الغريب، تحقيق اللوحي ٣٣٦، ٣٣٧.
(١٢) انظر: حاشية الشمني ١٤٠.

إنما تكون للتخيير بعد الطلب، ولا طلب هنا؛ لأن الخلاف في هذا الشرط مأثور، فلعل سيبويه ممن لا يعتبره، وإن حال هؤلاء المرسل إليهم دائر بين أن يكونوا مائة ألف فكيف يسوغ الإخبار بأنهم أزيد منها، وبأنهم بين أن يكونوا أزيد من ذلك، فكيف يسوغ الإخبار بأنهم مائة ألف، وقد يكون العدد أكثر من ذلك، والتخيير لا يصح إلا بين أمرين لم يقع واحد منهما، وقد يكون المقصود ليس هذا العدد المعين، وإنما المراد المبالغة في الكثرة[٢]، وأجاب الشمني [٣]عن ذلك بأنّ التخيير على هذا التفسير بين أن يقول الرائي: هم مائة ألفٍ، وأن يقول: هم أكثر، ولم يقع واحد من هذين القولين، وإن وقع أنهم أكثر؛ لأنّ المرادَ أنهم بهذه الحيثية، لأن ذلك قيل فيهم، وضَعَّفَ الشيخ محمد الأمير[٤] نسبته لسيبويه بأنّ ابن الشجري لم يطلع على ما يقطع بصحة هذا النقل عنه. ويرى الباحث ما رآه ابن هشام، وأن نسبة هذا الرأي لسيبويه ضعيفة لعدم صحة المعنى بالتخيير بين كونهم مائة ألف أو أنهم يزيدون عن ذلك، ولعلّ المعنى المبالغة في الكثرة كما سبق، وورد عن سيبويه تمثيله لمعنى التخيير في (أوْ) في قوله: "تقول: كل لحماً أو خبزا أو تمراً، كأنك: قلت: كل أحد هذه الأشياء"[٥]، ولم يستشهد بهذه الآية.

---

(١) انظر: حاشية الدسوقي ٣٣٧/١

(٢) الكشاف ٦٢/٤، البحر المحيط ١٢٥/٩.

٣)) انظر: حاشية الشمني ١٤٠.

(٤) انظر: حاشية الأمير ٦٣/١.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٨٤.

دخول الباء الزائدة على التوكيد بالنفس والعين:

ذهب بعض النحويين[1] إلى أن الباء الزائدة قد تدخل على التوكيد بالنفس والعين، وَجعلوا منه قوله تَعَالَى:﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾[2]، فالباء زائدة في (أنفسهن) لتوكيد الضمير نون النسوة في (يتربصن)، وذكر ابن هشام[3] أنَّ فِي ذلك نظرًا؛ إذ حق الضَّمِير الْمَرْفُوع الْمُتَّصِل الْمُؤكّد بِالنَّفسِ أَو بِالْعينِ أَن يُؤَكد أَولًا بالمنفصل نَحْو: (قُمْتُم أَنْتُم أَنفسكُم)؛ لأن التوكيد هُنَا ضائع، إِذْ المأمورات بالتربص لَا يذهب الْوَهم إِلَى أَن الْمَأْمُور غَيْرهنَّ. بخلاف نحو: زارني الخليفة نفسه، وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص، لإشعاره بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال، وذكر الدماميني[4] أنه ليس حقه ذلك على التعيين، بل حقه أحد الأمرين، إما التأكيد، وإما الفصل، واستدل بما نص عليه أبو حيان[5] من أن ظاهر الباء مع تربص أنها للسبب، أي: من من أجل أنفسهن .. ويجوز هنا أن تكون زائدة للتوكيد، والمعنى: يتربصن أنفسهن، كما تقول: جاء زيد بنفسه، وجاء زيد بعينه، أي: نفسه وعينه، لا يقال: إن التوكيد هنا لا يجوز، لأنه من باب توكيد الضمير

(١) انظر: مغني اللبيب ١٥٠، التحرير والتنوير ٢/ ٣٩٠.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٢٨.

(٣) انظر: مغني اللبيب ١٥٠.

(٤) انظر: تحفة الغريب، تحقيق اللوحي ٤٣٠. حاشية الشمني ٢/٢٣٠.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢/ ٤٥٤.

المرفوع المتصل، وهو النون التي هي ضمير الإناث في: تربصن، وهو يشترط فيه أن يؤكد بضمير منفصل، وكان يكون التركيب: يتربصن هن بأنفسهن، لأن هذا التوكيد، لما جر بالباء، خرج عن التبعية، وفقدت فيه العلة التي لأجلها امتنع أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل، حتى يؤكد بمنفصل، إذا أريد التوكيد للنفس والعين. وأشار أبو حيان[1] في الارتشاف إلى تفرُّد (نفس)، وعين بجواز جرهما بباء زائدة، نحو: جاء زيدٌ بنفسه، وجاء زيد بعينه، وذكر الشمني[2] أن قول ابن هشام أنِّ حق الضَّمِير الْمَرْفُوع الْمُتَّصِل الْمُؤكّد بِالنَّفسِ أَو بِالْعينِ أَن يُؤَكد أَولا بالمنفصل، أنه لولاه لالتبس التأكيد بالفاعل فيما وقع تأكيد المستكن، نحو: هندٌ ذهبت نفسها، وأجرى بقية الباب عليه طردً له، بخلاف ما لو أُكِّد بالنفس والعين من ألفاظ التأكيد مرفوعًا كان المؤكد أو غيره لانتفاء اللبس في أجمعين وأخواته، لعدم استعمالها لغير التأكيد، وذكر عبد الخالق عظيمة أنه يُحتمل أن تكون الباء زائدة في التوكيد (أنفسهن) للضمير نون النسوة في (يتربصن)، ولعله الأرجح.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٨.

(٢) انظر: حاشية الشمني ٢/٢٣٠.

زيادة (على) لغير تعويض:

ذهب ابن مالك[١] إلى أن (على) تزاد لغير تعويض، واستشهد بقول الشاعر[٢]:

أَبَى اللهُ إلّا أنّ سَرْحَةَ مالكٍ على كلِّ أفنانِ العِضَاهِ تَرُوقُ

فزاد (على)؛ لأنّ الفعل (تَرُوق) متعد مثل (أعْجَبَ)، لأنهما بمعنى واحد، وذكر أبو حيان[٣] بأنه لا دليل فيما استدلّ به ابن مالك؛ لأنهُ يحتمل تضمين (تروق) معنى (تفضل وتشرف)، أي: تشرُف على كل أفنان العِضاه، وأيضًا فنسبةُ إعجابِها كل أفنان العضاه لا تصح إلا بمجاز بعيد؛ لأن الأفنان لا تعجبُ، لو قيل: أعجبت شجرتك هذا الشجر- لم يصح إلا بتكلفِ جعلِ الشجرِ ينزل منزلة العاقل حتى يُعجِب، وذكر ناظر الجيش[٤] أنه ليس ما ذكره أبو حيان من التضمين يدفعُ ما قاله ابن مالك من الزيادة، ولعله توجيه آخر، وأما نص سيبويه أن (على) لا تزاد، فيُحمل على أن مراده أنها لا تزاد في الأشهر والأغلب، ولا يمنعُ ذلك من أنّها قد يندرُ زيادتها.

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٦٥.

(٢) البيت في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٦٥، ارتشاف الضرب ١٧٣٦/٤، التذييل والتكميل ٢٣٩/١، الجنى الداني ٤٧٩، مغني اللبيب ١٩٣، همع الهوامع ٤٤١/٢، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢٤٨/٣.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١١/ ٢٤٠، ارتشاف الضرب ١٧٣٦/٤.

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٣.

وردّ ابن هشام[١] قول ابن مالك بأن (على) تُـزادُ لغيـر تعـويض، واحتجاجه بهذا البيت، بأن فيه نظرًا، لأن الفعل (رَاقَ) متعدٍ، معناه تعلو وترتفع، وتابعه الدماميني[٢] وذكر أن (على) إذا كانـت زائـدة يكـون مجرورها مفعول: (تَرُوق) التي بمعنى: تعجب، ولا معنى له فـي هـذا البيت، وأشار إلى أن الشاعر ضمّن (تَرُوق) معنى (ترتفع)، فعدّاه بـ (على)، كما أشار[٣] بأنه يمكنُ أنْ يكونَ (أفنان العضاه) في البيت كنايـة عن نسوة أُخر، فيصح إسنادُ الإعجابِ إليهن، ويبقى (تروق) على معناه من غيرِ تضمينٍ، وبذلك يكون للبيت معنى صحيح كما ذكر ابن مالـك، وعقب الشمني [٤]على ما ذكره الدماميني بأن فيـه نظـرًا، لأن إسـناد (تروق) ليس إلى (أفنان العضاة)، وإنما هو إلى ضميرِ السرحة، ثم ذكر أن الجواب عن ذلك أنه يمكن أن يكون مراده من إسناد الإعجاب لـيس إسناد (تروق)، بل إسناد ما يترتب على الإعجاب، وهو حصول العجب.

ويرى الباحث صحة نظر ابن هشام بأن (على) ليست زائـدة، وأنّ (تَرُوق) ضُمِّن معنى (ترتفع)، فعدي بـ (على)، بدليل ما نـصّ عليـه سيبويه [٥]من أن (عن) و(على) لا تزادان، ورد النحويين السابق لقـول ابن مالك.

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١٩٣.

(٢) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٥٢٠.

(٣) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٥٢٠.

(٤) انظر: حاشية الشمني ٢٩٠/١.

(٥) انظر: الكتاب ٣٨/١.

مجيء (على) اسمًا بمعنى فوق:

ذهب الأخفش[١] إلى أن (على) تأتي اسْمًا بِمَعْنى (فَوق) للاستعلاء، إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى وَاحِد، نحو قَوْله تَعَالَى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[٢]، وقَول الشَّاعِر[٣]:

هَوِّنْ عليكَ فإنّ الأُمور بكَفِّ الإلهِ مَقادِيرُها

لِأَنَّهُ لَا يتَعَدَّى فعل الْمُضمر الْمُتَّصِل إِلَى ضَمِيره الْمُتَّصِل فِي غير بَاب ظن وفقد وَعدم[٤]

وردَّ ابن هشام[٥] مذهب الأخفش بأن فيه نظر، لِأَنَّ (على) لَو كَانت اسْما فِي هَذِه الْمَوَاضِع لصَحَّ أن تحل (فَوق) محلهَا، ولِأَنَّهَا لَو لَزِمت اسميتها لِما ذُكر، للزم الحكم باسمية (إِلَى) فِي نَحْو قوله تعالى:﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[٦]، وفوله تعالى: ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾[٧]، وقوله تعالى:

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٧٦٥/٢، مغني اللبيب ١٩٤، همع الهوامع ٤٤١/٢.

(٢) سورة الأحزاب: آية ٣٧.

(٣) البيت في: الكتاب ٦٤/١، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٧٩، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨١، الجنى الداني ٤٧١، مغني اللبيب ١٩٤، همع الهوامع ٤٤١/٢، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢٢٧/٣.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١٩٤/١، همع الهوامع ٤٤١/٢.

(٥) انظر: مغني اللبيب ١٩٤/١.

(٦) سورة البقرة: آية ٢٦٠.

(٧) سورة القصص: آية ٣٢.

﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ﴾[1]، وذكر ابن هشام[2] أن هَذَا كُله يتَخَرَّج إِمَّا على التَّعَلُّق بِمَحْذُوف، كما فِي اللَّام فِي (سقيا لَك)، وَإِمَّا على حذف مُضَاف، أَي: (هون نَفسك واضمم إِلَى نَفسك)، ورد الدماميني[3] نظره بأن هذا النظر قد ذكره أبو حيان[4] أيضًا قبله، وبأنه قد يُقال: لا نسلِّم أن ما كان بمعنى شيء يصح دخوله في محل ذلك الشيء، وخالفه الشمني[5] في ذلك، وذكر أن الدليل على أنه يصح حلوله محل ذلك الشيء أنه بمعناه في التركيب، وعزا ذلك ابن الحاجب[6]، وردّ الشمني[7] تخريجه له على التَّعَلُّق بِمَحْذُوف، بأنه لا يلزم المحذور المذكور كما قيل فِي اللَّام فِي (سقيا لَك) أنها لا تتعلق بالمصدر بل بمحذوف، والتقدير إرادتي لك، كما ردّ[8] تخريجه على حذف مُضَاف، أَي: (هوِّن نَفسَك واضْمم إِلَى نَفسِك)، نَفسِك)، بأنه: لم يتعد فعل المضمر المتصل على هذا التقدير إلا إلى

(١) سورة مريم: آية ٢٥.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١٩٤/١.

(٣) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٥٢٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٥٤/٧.

(٥) انظر: حاشية الشمني ٢٩٢/٢.

(٦) قال ابن الحاجب: (لم أعد (على) اسما وفعلا وحرفا، لأني أراعي في العد أن يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع، المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى، كتشارك (على) الحرفية والاسمية في معنى العلو). شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٤/ ٢٦٢.

(٧) انظر: حاشية الشمني ٢٩٢/٢.

(٨) انظر: حاشية الشمني ٢٩٢/٢.

ظاهر ولا محذور فيه، لكن يلزم جواز نحو: ضربتني وفرحت بي على هذا التقدير.

مجيء (في) زائدة للتعويض:

أجَاز ابْن مَالك[1] مجيء (في) زائدة عوضًا من أُخْرى محذوفة، نحو: (ضربت فِيمَن رغبت) أَصله: (ضربت مَنْ رغبت فِيهِ)، قياسا على (عنْ) و(على) والباء، ومنه قول الشاعر[2]:

ولا يُؤاتيك فيما ناب من حدث ... إلا أخو ثقةٍ، فانظر بمن تثقُ

على حمله على ظَاهره فحذف (به) وزاد الباء قبل (مَنْ) عوضًا.

وردّ ابن هشام[3] قياس ابن مالك بأن فِيه نظرًا، ولم يعلِّل، كما ردّ أبو أبو حيان[4] قياسه هذا بأنه لم يُثبِت الأصل الذي يُقاس عليه؛ بدليل ما ذكره من التأويل فيما استدل به ابن هشام، ولو كانت لا تحتمل التأويل لكانت من الشذوذ والندور والبعد من الأصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت إليها، وتردد الدماميني[5] في رُجوع الضمير في قول ابن هشام: (فيه نظر) أهو راجع إلى القياس، أو إلى قول ابن مالك، وأشار إلى أنّ

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/٣.

(٢) البيت في: شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/٣، ارتشاف الضرب ١٧٠٥/٤،التذييل والتكميل ٢٢٨/١١، مغني اللبيب ٢٢٥، همع الهوامع ٤٢٢/٢، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢٤٣/٣.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٢٥.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١١/ ٢٢٨.

(٥) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٦٠١،٦٠٠.

وجه النظر أنَّ المقيس عليه وهو (فانظر بمن تثق) لا تتعين البـــاء فيـــه للزيادة، على أن يكون الأصل: فانظر من تثق به، فحُذِف (به) وعـــوِّض من هذه الباء باء أخرى داخلة على (مـــنْ)، ويجـــوز أن تكـــون (مَـــنْ) استفهامية، لا موصولة، وتم الكلام بقوله: (فانظر)، ثم ابتدأ كلامًا آخـــر مستفهمًا بقوله: (بمن تثق)، فلا يكون هنا حذف ولا تعويض.

وورَدِّه الشمني: [1] بأنه لا يُسلم بما ذكـــره للقيـــاس عليـــه، لجـــواز الاستئناف في البيت، ثم إن ما ذكره في الباء ليس بقياس بل سماعي فلا يُقاس عليه. ويرى الباحث ما رآه الشمني في الباء ليس بقياس بل سماعي فلا يُقاس عليه، بدليل ورود البيت الذي استشهد به.

اللام في قوله تَعَالَى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾[2]:

زعم كثير من النحويين[3] أن اللام المكسورة على قراءة الجمهور في هذه الآية الكريمة هي لَام الجُحُود، و(إنْ) نافية بمعنى: (وما كان مكرهم لِتزولَ منه الجبال). ورَدَّه ابن هشام[4] بأن فِيه نظرًا، لِأَن النَّافِي فيه غير (مَا)، و(لم)، ولاختلاف فاعلي (كَانَ)، و(تزول)، ففاعـــل (كَـــانَ) هـــو (مكرُهم)، وفاعل (تزول) هو (الجبال)، كما ذكر[5] أنه ظهر له أَنَّهَا لَـــام التعليل، و(إِنْ) شَرْطِيَّة، محذوفة الجواب، أَي: (وَعند الله جَزَاء مَكْـــرهمْ

(١) انظر: حاشية الشمني ٦/٢.

(٢) سورة إبراهيم: آية ٤٦.

(٣) انظر: البحر المحيط ٤٥٥/٦، الجني الداني ١١٧، مغني اللبيب ٢٧٩.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٧٩.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٢٧٩.

وَهُوَ مكر أعظم مِنْهُ وَإِن كَانَ مَكْرهمْ لِشِدَّتِهِ معدًّا لأجل زَوَال الْأُمُور الْعِظَام المشبهة فِي عظمها بالجبال)، ونظّر له بنحو: (أَنا أَشْجَع من فلَان وَإِن كَانَ معدًّا للنوازل)، وردّ الدماميني[1] على ابن هشام بأن المخرجون للآية على ذلك الوجه لا يرون ما ذكره ابن هشام من أن النافي (مَا)، و(لم) شرطًا، ولا يوافقون على صحته، وأنها للتوكيد، وذكر[2] أن قوله: ظهر له أنها لام التعليل، بأن ذلك ليس من مخترعاته، وإنما هو قول الزمخشري[3]، قال: (إِنْ كانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبالُ وإن عظم مكرهم وتبالغ في الشدة، فضرب زوال الجبال منه مثلا لتفاقمه وشدته، أى: وإن كان مكرهم مسوى لإزالة الجبال، معداً لذلك، وقد جعلت إن نافية واللام مؤكدة لها).

(١) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٧١٨. وانظر: حاشية الشمني ٣١/٢، حاشية الدسوقي ١٤/٢.

(٢) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٧١٨.

(٣) انظر: الكشاف ٥٦٥/٢.

لام التقوية:

ذكر ابن هشام[١] أنّ اللام في (لَكَ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾[٢]، وفي: (لَهُ) في قول الشاعر[٣]:

إذا مَا صنعت الزَّاد فالتمسي لَهُ أكيلا فَإِنِّي لست آكله وحدي

هي لَام التقوية، وَهِي: المزيدة لتقوية عَامل ضعف إِمَّا بتأخره، أَو بِكَوْنِهِ فرعا فِي العمل، أن اللام في (له) قيل إنها زائدة للتقوية، لضعف العامل (أكيلا) بأنه فرع في العمل.

وردَّه ابن هشام[٤] بأن فيه نظرًا؛ لِأَن (عدُوًّا) و(أكِيلا) وَإِن كَانَا بِمَعْنى (مُعَاد) و(مُؤاكِل) لَا ينصبان المفعول؛ لِأَنَّهُمَا موضوعان للثبوت وليسا مضارعين للفعل فِي التحرك والسكون، لَا محولان عَن اسم مضارع لَهُ في الحركة والسكون؛ لِأَن التَّحْوِيل ثَابت فِي الصِّيَغ الَّتِي يُرَاد بهَا الْمُبَالغَة، ويرى أن اللَّام في: (لَه) فِي البيت للتعليل، وَهِي مُتَعَلقَة بالفعل (التمِسي) في البيت، وَفِي (لَك) في الآية للاختصاص متعلقة بـ (مستقِر) مَحْذُوف صفة لـ (عدو)، وردّ الدماميني[٥] نظره بأنّ كلامه

(١) انظر: مغني اللبيب ٢٨٧،

(٢) سورة طه: آية ١١٧.

(٣) البيت في: مغني اللبيب ٢٨٧، شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٨٥/٢، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣١٣/٤.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٨٧.

(٥) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٧٣٠.

قابل للبحث، لأن (عدُوًّا) و(أكِيلا) بِمَعْنى (مُعَاد) و(مُؤاكِل) قد لا يُسَلّم له ؛لجواز أن يكونا بمعنى (عادٍ) و(آكِل)، ويمكن أن يكونا محولين عَن اسم مضارع لَلفعل في الحركة والسكون، وتحويلهما للمبالغة، ووافقه الشيخ محمد الأمير(١) وأشار إلى أن المعنى المبالغة في العداوة في الآية، والمبالغة في الأكل في البيت. ويرى الباحث أن هذه اللام تفيد المبالغة في معنى العداوة في الآية، ومعنى المبالغة في الأكل في البيت.

لام الاستغاثة:

ذكر ابن هشام(٢) أن من اللام الزائدة للتوكيد لَام المستغاث عِنْد الْمبرد(٣)، وَاخْتَارَهُ ابْن خروف(٤)، والدليل صِحَة إِسقاطهَا، وذهب جماعة(٥) إلى أنها غير زائدَة واخْتلفُوا في متعلقها، فَقَالَ ابْن جني(٦) هي متعلقة بِحرف النداء؛ لأن فيه معنى الْفِعْل، ورُدِّ بِأَن معنى الْحَرْف لَا

(١) انظر: حاشية الأمير ١/١٨١.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٢٨٨.
(٣) انظر: المقتضب ٤:٢٥٤، ٢٥٥.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٨٩، الجني الداني ١٠٤، همع الهوامع ٢/٧٠.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٢٨٨.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٢٨٩، الجني الداني ١٠٤، همع الهوامع ٢/٧٠.

يعْمل فِي الْمَجْرُور[١]، وذكر ابن هشام [٢] أن فيه نظرًا؛ لِأَنَّهُ قد عمل فِي الْحَال، واستشهد بقول الشاعر[٣]:

كَأَنَّ قُلُوب الطير رطبا ويابسا . . . لَدَى وَكرها الْعنَّاب والحشف الْبَالِي

فعمل الحرف (كأن) في الحال (رَطْبًا)، لما فيه من معنى الفعل.

وخالفه الشمني[٤] في أن معنى الفعل الذي في الحرف قد عمل في الحال، فيعمل في المجرور؛ لأن العامل في الحال أقوى من العامل في المجرور، بدليل أن العامل في الحال عامل في صاحبها. وقال الأكثرون[٥] إنها متعلقة بفعل النداء المحذوف (أدعو)، واختاره ابن الضائع[٦]، وَابْن عُصفور[٧]، ونسبه لسيبويه[٨]، واعترض بأن هذا الفعل الفعل متعد بنفسه[٩]، وأجيب عنه[١٠] بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو:

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٢٨٩.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢٨٩.

(٣) البيت في: الكامل للمبرد ٢٥/٣، مغني اللبيب ٢٨٨، المقاصد النحوية ٣٣٧/١، شرح التصريح على التوضيح ٥٩٧/١، شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٩٥/٢، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٢٢/٤.

(٤) انظر: حاشية الشمني ٣٥/٢.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٢٨٩، الجني الداني ١٠٤، همع الهوامع ٧٠/٢.

(٦) انظر: مغني اللبيب ٢٨٩، الجني الداني ١٠٤، همع الهوامع ٧١/٢.

(٧) انظر: شرح جمل الزجاجي ١٠٩/٢.

(٨) انظر: شرح جمل الزجاجي ١٠٩/٢.

(٩) انظر: مغني اللبيب ٢٨٩.

(١٠) انظر: مغني اللبيب ٢٨٩.

(يا لزيد)، والتعجب في نحو: (يا للدواهي)، وردّه ابن عصفور[١]، وجماعة [٢] بأنه الفعل (أدعو) ضعف بالتزام حذف الفعل، فقوِي تعديه باللام، وردّه ابن هشام[٣] بأن فيه نظرًا؛ لأن اللام المقوية زائدة، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة، ووافقه الدماميني[٤] إلى أن التحقيق أنها ليست زائدة محضة، ولا مقوية محضة، لما في العامل من الضعف الذي جعله قاصرا، ولا متعدية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فكان لها منزلة بين المنزلتين، ورأى الشيخ محمد الأمير[٥]، والشمني[٦] عدم التسليم بأن الفعل المذكور عوض من المحذوف، وغاية الأمر أنه دال عليه، ومفسِّر له، ولا يلزم من ذلك كونه عوضًا منه، ثم استدل على كونه عوضًا من المحذوف أنه لا يجوز الجمع بينه وبين المحذوف، فلا يُجمع بين المعوض والمعوض عنه.

اللام في قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [٧]:

(١) اظر: شرح جمل الزجاجي ١٠٩/٢.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٢٨٩.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٨٩.
(٤) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٧٣٣.
(٥) انظر: حاشية الأمير ١٨٣/١.
(٦) انظر: حاشية الشمنى ٣٥/٢.
(٧) سورة الضحى: آية ٥.

ذهب ابن الْحَاجِب[١] إلى أنّ اللام في هذه الآية الكريمة لَام التوكيد، وردّ القول بأنها لَام الابتِدَاء والمبتَدَأ مُقَدّر بعْدهَا بفساده من وجوه[٢]:

الأول: أَن اللَّام مَعَ الِابْتِدَاء كـــ (قد) مَعَ الْفِعْل، وَ(إِنّ) مَعَ الِاسم، فَكَمَا لَا يُحذف الفِعْل وَالِاسْم ويبقيان بعد حذفهما، كَذَلِك هذه اللَّام لا تبقى بعــد حذف الِاسم.

الثاني: أَنه إِذا قدر الْمُبْتَدَأ فِي نحو: (لسوف يقــوم زيــد)، يكــون التقدير: (لزيد سَوف يقوم زيد)، وَلَا يخفى مَا فِيهِ من الضعْف.

والثالث: أَنه يلْزم إِضْمَار لَا يحْتَاج إِلَيْهِ الْكَلَام.

وذكر ابن هشام[٣] أن فِي الوجهين الأخيرينِ نظرًا؛ أما الثاني: فلِأَن فلِأَن تكْرَار الظَّاهِر قبيح إِذا صرِّح بهما، كما في تقديره: (لزيــد ســوف يقوم زيد)، فتكرر (زيد) مرة مبتدأ ومرة فاعلًا، أمَّا الثالث: فلأَن النَّحْوِيين قدرُوا مُبْتَدأ بعد الْوَاو فِي نحو: (قُمْت وأصك عينه)، وَبعد الْفَاء فِي نَحْو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[٤]، وَبعد اللَّام فِي قراءة: (لَأُقســم) في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٥]، وجعل ابن هشام كل ذَلِك تَقْدِير

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب ٣٧٨/١.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٢٨٩.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٨٩.
(٤) سورة المائدة: آية ٩٥.
(٥) سورة القيامة: آية ١.

لأجل الصِّنَاعَة دون الْمَعْنى، والتَّقْدِير: (لهما ساحران)، فَحذف الْمُبتدأ وَبقيت اللَّام، وَلِأَنَّهُ يجوز على الصَّحِيح نَحْو: (لقائم زيدٌ).

ولم يشر ابن الحاجب في أماليه إلى تكرير الاسم الظاهر كما ذكر ابن هشام، وإنما قال: (اللام لمجرد التأكيد، مثلها في قولك: إن زيداً لقائم، ولا يصح أن تكون للحال، لأن المعنى على الاستقبال، ولا يمكن أن يكون ما يشعر بالحال، فثبت هذه اللام التي ذكرها للحال لا تكون له، وإنما هي لام الابتداء دخلت على (إنَّ) فأُخِّرت إلى خبرِها في قولك: إنَّ زيداً لقائم)[1]، وذكر الرضي[2] أن المضارع المثبت إذا وقع حالًا يكون الرابط الضمير وحده، وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظًا، وبتقديره معنى، فـ (جاءني زيدٌ يركب)، بمعنى: (جاءني زيدٌ راكبًا)، ولا سيما وهو يصلح للحال وضعًا، وبين الحالين تناسب، وإن كانا في الحقيقة مختلفين، وقد سمع: (قمت وأصك عينه)، وذلك إما لأنها جملة وإن شابهت المفرد، وإما لأنها بتقدير: وأنا أصك، فتكون اسمية تقديرًا، وذكر الدماميني[3] أنه يُحتمل أن ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة قبح التكرار، بل من حيث وقوع الظاهر رابطًا في غير مقام التفخيم، وأشار إلى ضعفه عند سيبويه والمحققين. أما قول ابن هشام إن النَّحْوِيين قدرُوا مُبْتَدأ بعد الْوَاو فِي نحو: (قُمْت وأصك عينه)، وَبعد الْفَاء وَبعد اللَّام فِي

(١) أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٧٨.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٣.

(٣) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٧٥٣.

الآيتين، وأنّ كل ذَلك تَقْدِير لأجل الصِّنَاعَة دون الْمَعْنى، والتَّقْدِير: (لهما ساحران)، فَحذف الْمُبتدأ وَبقيت اللَّام، ولِأَنَّهُ يجوز على الصَّحِيح نَحْو: (لقائم زيدٌ)، فعقب عليه الدماميني[١] بأن هذا الكلام يقتضي استواء المقدر والملفوظ في المعنى المقصود، وأن التقدير إنما هو لحفظ نظام الصناعة من جهة اللفظ فقط. وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير المستفاد الفعلية، بسبب إفادة الأولى تقوية الحكم وعدم إفادة الثانية له، فكيف يُقال: بأن معناهما واحدٌ؟. وعقّب الدماميني[٢] على قوله: لأنه على الصحيح نحو: (لَقائمٌ زيدٌ)، بأنّ جوازَ هذا ليس ممّا في هذه المسألة، فلم يُحذف منه شيء، فـ (زيد) مبتدأ، و(لقائم) خبره مقدم عليه، أو مبتدأ و(قائم) خبر مقدم واللام داخلة على المبتدأ تقديرا على ما جاز حمل كلام ابن الحاجب عليه، ولا حذف على أيهما، فلا وجه لإيراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدأ في قوله تعالى: (ولسوف يعطيك ربك فترضى)، وذكر الشمني[٣] أن التَّقْدِير: (لهما ساحران)، فَحذف الْمُبتدأ وَبقيت اللَّام.

مجيء (لو) لتعليق الجواب على الشرط في المستقبل:

ذهب قوم من النحويين[٤] إلى أن استعمال (لو) لتعليق الجواب على الشرط في الماضي هو الغالب، وقد تستعمل في المستقبل، ذكر

(١) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٧٥٣.
(٢) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٧٥٤.
(٣) حاشية الشمني ٤٣/٢.
(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٨٩٨/٤.

سيبويه[١] أنها تأتي بمعنى (إن)، وأنكر ابن الحاج[٢] مجيء (لو) لتعليق الجواب على الشرط في المستقبل وزعم أنه لا يُقال: (لو يقوم زيد فعمرو منطلق)، كما يُقال ذلك مع (إنْ)، وتبعه بدر الدين ابن مالك[٣]، وعزاه لبعض النحويين[٤]، وردّ عليه ابن هشام بأن في كلامه نظرًا في مواضع[٥]:

الأول: نقله عن أكثر المحققين ولا يُعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه وجماعة منهم أثبتوه[٦].

والثاني: أن قوله: (وذلك لا ينافي إلى آخره مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب، والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، وذكر ابن هشام أنه لم يرد عن أحد صرّح بخلاف ذلك إلا ابن الحاجب وابن الخباز.

---

(١) انظر: الكتاب ٢٦٩/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤١/٢، مغني اللبيب ٣٤٥، ارتشاف الضرب ١٨٩٨/٤.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم ٥٠٥.

(٤) انظر: شرح ابن الناظم ٥٠٥.

(٥) انظر: مغني اللبيب٣٤٦، ٣٤٧.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم ٥٠٥.

فاما ابن الحاجب[1] فقال: ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لذكرهم (لو) مع (لولا) فيقولون: (لولا حرف امتناع لوجود، والممتنع مع (لولا) هو الثاني، فكذا يكون في (لو)، وغير هذا القول أولى لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز أن يكون هناك أسباب أخرى، ويدل على هذا قوله تعالى:﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[2]، فإنها جاءت لنفي تعدد الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد جاء لامتناع الآلهة، وأما ابن الخباز[3] فقال: إن تقدير النحويين في قوله تعالى:﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ﴾[4]: (لم نشأ فلم نرفعه)، والصواب: (لم نرفعه فلم نشأ)؛ لأن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة.

---

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب ١٥٨/٤، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٤/ ٤٥١.

(٢) سورة الأنبياء: آية ٢٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٣٤٧، البرهان في علوم القرآن للزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م ، ٣/ ١٦٩.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٧٦.

وردّ الشيخ محمد الأمير[١] على ابن هشام بأن ابن الخباز حمله على مطلق المشيئة، ولا يظهر، وشُبهتُه عموم اللازم، فيُجاب بقصره على المساوي للشرط، فانقلب الكلام على ابن هشام سهوا.

الثالث: أن ما تأوله بدر الدين ممكن في بعض المواضع دون بعض.

وذكر الدماميني[٢] أنه ليس امتناع هذا التركيب الذي ذكره ابن الناظم قاضيًا بانتفاء كونها للتعليق في المستقبل؛ فرُبَّ حرف يكون بمعنى حرف آخر، ولا يساويه في جميع أحكامه، ورأى الشمني[٣] أنَّ (لو) لا تكون لغير الشرط في الماضي، وما احتجوا به لا صحة له لصحة حمله على الماضي' أما الشيخ محمد الأمير[٤] فأشار إلى أنَّ هذا يقتضي أن المضي لنفس معنى الشرط، مع أن كلامه السابق يقتضي أن معنى الشرط مستقبل، وأن الذي في الماضي هو امتناعه.

(١) انظر: حاشية الأمير ٢١٠/١.

(٢) انظر: تحفة الغريب، تحقيق اللوحي ٨٢٥.

(٣) حاشية الشمني ٥٨/٢.

(٤) انظر: حاشية الأمير ٢١٠/١.

تأكيد (لَوْ) بـ (أَنَّ) المؤكدة:

أشار ابن هشام[١] إلى سؤال ابن مَالك[٢]: كيف دخلت (لو) المصدرية على (أنّ)، في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]، وأشار إلى جواب ابن مالك عن ذلك بوجهين[٤]:

الأول: أنّ (لو) داخلة على فعل تقديره (ثبَتَ)، يرفع (أنَّ)، فلا يلزم من ذلك دخول حرف مصدري على حرف مصدري.

الثاني: أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظي، وأستحسنه ابن مالك؛ لأنه توكيد كلمة بمرادفها معنى، ويرى أنه أجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه، ونظيره عنده: توكيد السبل بالفجاج في قوله تعالى: ﴿لِّتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾[٥].

ورأى ابن هشام[٦] أنَّ (لَو) ليست مصدرية، وإنما هي شرطية محذوفة الجواب، والتقدير: لوثبت أن لنا كرةً فنكون من المحسنين لسرَّنا، وردَّ الجَواب الثَّانِي[٧]، وهو توكيد الموصول الحرفي بـ (أنّ) المؤكدة

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٣٥١.
(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٠.
(٣) سورة الشعراء: آية ١٠٢.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٣٥١.
(٥) سورة نوح: آية ٢٠.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٣٥١. وانظر أيضًا: حاشية الأمير ٢١١/١.
(٧) انظر: مغني اللبيب ٣٥١.

بأن فيه نظرًا، لشذوذ توكيد الْمَوْصُول قبل مَجِيء صلته، كقراءَة زيد بن عَليّ قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾[1]، بِفَتْح المِيم في (مـــنْ)، وإقحـــام الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً[2]، وردّ أبو حيان[3] على ابـــن مالك بأنه إذا ثبت أن الجمع بين (أنّ)، و(لَوْ) من كلام العـــرب، نحـــو: (ودَدْت أنْ لو كانَ كذا)، حُمل على أن (أنْ) مخففة من الثقيلة، و(لو) هي الامتناعية، ولم يُجعلا حرفين مصدريين، كما ذكر أنه إن قيـــل: كيـــف دخلت (لو) المصدرية على (أنّ) في قولـــه تعـــالى: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾؟، فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن (لوْ) داخلة على فعل تقـــديره: (ثَبَـــتَ) مقـــدرًا رافـــعٍ لـــلمصدر المؤول من (أن)، فلا يلزم من ذلك مباشرة حرفٍ مصـــدري لحرفٍ مصدري.

الثاني: أن يكون هذا من باب التأكيد اللفظي، واستحسنه؛ لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنىً دون لفظ،، وهو أجود من التوكيد بإعـــادة اللفـــظ بعينه، ومنه توكيد (السبل) بـــ (الفجاج)، وتوكيد (الذين) بـــ (من) فـــي قراءة زيد بن علي السابقة.

---

(١) سورة البقرة: آية ٢١.

(٢) هذه القراءة لزيد بن على في: الكشاف ١/ ٩١، البحر المحيط ١/ ١٥٤.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ١٦٠، ١٦١.

وأشار الدسوقي[١] إلى أنه لو كان من باب التأكيد لم يُقدَر (ثَبَتَ) قبل (أن)، بل بعدها، وتكون الصلة متعلق الجار بعد فمقتضاه رفع (كـرة) لا نصبه.

مجيء (مِنْ) للفصل:

ذهب ابن مالك[٢] إلى أن من معاني (مِنْ) الفصل، وتـدخل بـين المتضادين، ومنه قولـه تعـالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾[٣]. وردَّه ابن هشام[٤] بأن فِيه نظرًا؛ لِأَن الْفَصْل بينهما يُستفاد مـن الْعَامِـل (يعلم) في الآية الأولى، و(يميز) في الآية الثانية، فهما يفيـدان الفصـل والتَّمْيِيز، وَأشار إلى أن الظَّاهِر عنده أَن (مِنْ) فِي الْـآيَتَيْنِ للابتـداء أَو بِمَعْنى (عَنْ)، وردَّ الدماميني[٥] قول ابن هشام: الظَّاهِر أن (مِـنْ) فِـي الْآيَتَيْنِ للابتداء، بأن تقدير ابتداء الغاية فيه أن تمييز الشيء من الشـيء إنما يكون بعد الاختلاط، فإذا قيل: ميِّزت الرديء مـن الجيـد، فابتـداء التمييز الذي هو الفصل بين الشيئين قد حصل من الجيد ابتداءً، ويمكـن حصوله من الرديء إذا ابتُديء به، إذا قيل: ميِّزت الجيد من الـرديء، فإن ابتداء فصل كل منهما حصل من الحد الذي انتهى إليه الآخر، ولـذا

(١) انظر: حاشية الدسوقي ١٣٨/٢.

(٢) انظر: تسهيل الفوائد ١٤٤، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٧.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٢٠.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٤٢٤.

(٥) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٩٦٤.

يصح إدخال (مِنْ) على أيهما مع اتحاد المعنى، وردّه الدسوقي[1] قولـــه: (الظاهر)، بأنه خلاف الظاهر إنها للفصل، وليس عنده قطع بكون الأول باطلا، وإلا لقال: (والحقّ).

يبدو للباحث أنّ الصواب ما رآه الدماميني من أنّ ابتداء التمييز الذي هو الفصل بين الشيئين يحصل من أيّهما ابتديء به.

معنى (مَع):

ذهب ثَعْلَب[2] إلى أنه إِذا قيل: (جَاءَا جَمِيعًا) احْتمل أَن فعلهمَا فِـــي وَقت وَاحِد، أَو فِي وَقْتَيْنِ، وَإِذا قيل: (جَاءَا مَعا) فالوقت وَاحِد، وذهب ابن مَالك[3] إلى أن (مَع) تأتي بِمَعْنى جَمِيع عند إفرادها وعدم إضافتها. وردَّ ابن هشام[4] مذهب ثعلب بأن فيه نظرًا، لأنه قد ورد بالتساوي بين (مَعَ)، و(جميعًا) في قول الشاعر[5]:

كنت ويحيى كيدٌ واحِدٍ نرمي جَمِيعًا ونُرامى مَعًا

(١) انظر: حاشية الدسوقي ٢٦٣/٢.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ٣٨٦/٢. أمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٥، مغني اللبيب ٤٣٩، الجني الداني ٣٠٨.

(٣) انظر: تسهيل الفوائد ٩٨، شرح تسهيل الفوائد ٢٣٩/٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٤٣٩.

(٥) البيت في: مغني اللبيب ٤٣٩، شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٤٦/٢، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١١/٦.

وردَّ الدماميني[١] على ابن هشام بأنه إن كان قد قصد بإنشاد هذا البيت بيان وجه النظر الذي أشار إليه في قول ثعلب: إنَّ (جاءا جميعًا) يحتمل أن فعلهما في وقت واحد، أو في وقتين، وجاءا معا مُتعيّن لاتحاد الوقت، فلا ينهض ذلك ردًّا على ثعلب أصلًا، وتابع الشمني[٢] ابن هشام في ردِّ مذهب ثعلب، وذكر أنَّ وجهَ نظره عدم التسليم بما ذهب إليه ثعلب، بل هما سواء، وبذلك فلا دليل لديه للتفرقة بينهما، وتابعه في ذلك الدسوقي[٣]، والأمير[٤] .

ويبدو للباحث صحة نظر ابن هشام على رأي ثعلب، لورود التساوي بين (مَعَ)، و(جميعًا) عن العرب كما في البيت السابق.

التنوين الشاذ:

أشار ابن هشام[٥] إلى نوع من أنواع التنوين هو: التَّنْوِين الشاذ، ومثّل له بَقَوْل بَعضهم: (هؤلَاءٍ قَوْمك)، حكاية عن أبي زيد[٦]، وَ وذكر أنَّ فَائِدَته مُجَرّد تَكْثِير اللَّفْظ، وذهب ابْن مَالك[٧] إلى أَنه ليس بتنوين، وإنما هو نونٌ زيدت فِي آخر الِاسْم، كزيادة نون (ضيفَن)، وسُمي تنوينًا

(١) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٩٩٩.

(٢) انظر: حاشية الشمني ٩٤/٢.

(٣) انظر: حاشية الدسوقي ٢٨٧/٢.

(٤) انظر: حاشية الأمير ٢١/٢.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٤٤٩.

(٦) انظر: مغني اللبيب ٤٤٩، شرح التصريح على التوضيح ٣١/١، همع الهوامع ٦٢٢/٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤١.

مجازًا؛ لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين، إلا أن (ضيفًا) معرب، فلما زيد آخرَه نونٌ صار حرف إعراب فتحرك، و(أولاء) مبني فلما زيد آخره نون سكن، إذ لا موجب لتحركه، فإنه آخر مبني بحركة، وأنكر أبو حيان[١] أن تكون هذه النون في الزيادة كنون (ضيفن)؛ لأن نون (ضيفن) زيدت للإلحاق بـــ (جَعْفَر)، فجيء بها لأجل الإلحاق، ونون (أولاءٍ) لـــم يُؤت بها لشيء، وجعل المرادي[٢] التنوين في (هؤلاءٍ) خارج عن أقسام التنوين. وردّ ابن هشام[٣] ما ذهب إليه ابن مالك بأن فيه نظرًا؛ لِأَن الَّذِي حَكَاهُ سَمَّاهُ تنوينًا، مما يدل على أَنه سَمعه فِي الوصل دون الْوَقْف ونون (ضيفن) لَيست كذلك، ولا يثبت في الوصل إلا إذا كان تنوينًا حقيقيًّا، ولو كان نونًا لثبتت في الوقف والوصل، كما ردَّه ناظر الجيش[٤] بأن ما ذهب ذهب إليه كلام عجيب، لأن الزيادة لا تنحصر في الإلحاق حتى إذا انتفى الإلحاق انتفت الزيادة، وقد ذُكِر أن الزيادة تكون لأسباب مـــن جملتهـــا الإلحاق، فإذا تعذر الإلحاق أمكن القول بسبب آخر غيره، أما الدماميني[٥] الدماميني[٥] فذكر أنه إن كان النظر صحيحًا أمكن أنْ يُورَدَ مثله على ابن ابن مالك، فيُقال: إن سيبويه سمى الترنم تنوينًا، وهذا دليل على أنه سمعه

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ١٨٩.
(٢) انظر: الجنى الداني ١٤٩.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٤٤٩.
(٤) انظر: تمهيد القواعد ٢/ ٨٠٠.
(٥) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ١٠٢١.

في الوصل دون الوقف، وذكر الشمني[١] أن استدلال ابن مالك بالثبوت في الوقف لا يلزم من نفيه نفي ما استدل عليه.

ويبدو للباحث صحة نظر ابن هشام على ابن مالك، لِأَن الَّذِي حُكِي عنه سَمَّاهُ تنوينًا، وسَمعه فِي الوصل دون الْوَقْف.

النصب بـ(لم):

الأصل في (لَمْ) أن تكون جازمة للمضارع، وقد تنصبه حملًا على (لَنْ)، حكى اللحياني[٢] عن بعض العرب النصب بـ (لم) لغة، ومن ذلك قراءة[٣] قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٤]، بنصب (نشرحَ)، وردّ ابن هشام[٥] عمل (لمْ) عمل (لنْ) في النصب بأن فيه نظر؛ لأنه من حمل الشيء على ضده، إذ إنّ (لَمْ) تفيد نفي الماضي، و(لنْ) تفيد نفي المستقبل.

ويرى الباحث قبول هذه القراءة، وتوجيهها على أنها لغة بعض العرب حكاها اللحياني، وهو ما رآه عبد الخالق عضيمة[٦].

---

(١) انظر: حاشية الشمني ٢/٩٩.

(٢) انظر: الجني الداني ٢٧٢، توضيح المقاصد ٣/ ١٢٧٣، همع الهوامع ٢/ ٣٦٨.

(٣) القراءة بفتح الحاء لأبى جعفر المنصور في: المحتسب ٢/٣٦٦، الكشاف ٤/ ٧٧٠، المحرر الوجيز ٥/ ٤٩٦، تفسير القرطبي ٢٠/ ١٠٩، البحر المحيط ١٠/ ٤٩٩، الدر المصون ١١/ ٤٣.

(٤) سورة الشرح: آية ١.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٩١٦.

(٦) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/ ٤٥٦.

المبحث الثاني

ما فيه نظر في التراكيب

حذف (كان واسمها فِي قوله تعالى:﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾[1]:

ذكر ابن هشام الخلاف فِي (لو) في هذه الآية الكريمة على أقوال:

الأول: هو من مجيء الاسم مرفوعًا بفعل محذوف يفسِّره الفعل بعده، وأصله: (لو تملكون تملكون)، فحُذف الفعل الأول، فانفصل الضمير الواو، وناب عنه ضمير الخطاب (أنتم) المناسب للفعل[2].

الثاني: هو مما حُذفت فيه (كان)، وأصله: (لَو كُنْتُم تَمْلِكُونَ)[3]،وعزي لأبي الحسن بن الصائغ[4]، واستحسنه أبو حيان[5]؛ لأن حذف كان بعد لو معهود في لسان العرب..

الثالث: هو من حذفُ (كَانَ) واسمها مَعًا، وأشار ابن هشام إلى أنه رُدَّ بأَن الْمَعْهُود بعد (لَو) حذفُ (كَانَ) ومرفوعها مَعًا، والأَصل (لَو كُنْتُم أَنْتُم تَمْلِكُونَ) فحذفت (كان) واسمها. وعزي لأبي الحسن علي بن فضال

---

(١) سورة الإسراء: آية ١٠٠.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨٣٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٥، أمالي ابن الحاجب ٤١٠/١.

(٣) انظر: أمالي ابن الحاجب ٤١٠/١، مغني اللبيب ٣٥٤.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/ ١١٨.

(٥) انظر: البحر المحيط ٧/ ١١٨.

المجاشعي[١]، وردّ ابن هشام[٢] الوجه الثالث بأن فِيه نظرًا؛ للجمع بَين الْحَذف والتوكيد، وسبقه إلى رده السمين الحلبي[٣] بأن فيه نظرًا، للعلة نفسها، وذكر أنّ سيبويه[٤] يُجيزه، وذكر الدماميني[٥]: أنه لا يسلِّم أن الجمع بين الحذف والتوكيد يمتنع، واستدل بجوازه عند سيبويه والخليل[٦]، وبأن ابن هشام[٧] أجازه في عدة مواضع، وأجاز حذف المؤكد وبقاء التوكيد، فقد ذكر ابن هشام ذلك في (أنّ) المفتوحة قراءة من قرأ {أن هذان لساحران}، قال: (أنه قيل اسم (إنّ) ضمير الشأن وهذا أيضًا ضعيف؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذٌ، إلا في باب (أنّ) المفتوحة إذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف فحذف تبعا لحذف النون) [٨]، وذكر من شروط الحذف في الباب الخامس ألا يكون مؤكدا[٩] .

(١) انظر: البحر المحيط ٧/ ١١٩.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٣٥٤.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٣٥٤.
(٤) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٨٣٩.
(٥) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٨٣٩.
(٦) انظر: الكتاب ٢/٦٠.
(٧) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٨٣٩، وانظر أيضًا: حاشية الشمني ٢/٦٢.
(٨) مغني اللبيب ٥٧.
(٩) انظر: مغني اللبيب ٧٩٣.

توجيه (لمّا) في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ ﴾[١]:

ذكر ابن هشام[٢] في توجيه (لمّا) فِي قِرَاءَة تشْديد نون (إِنّ) وَمِيم (لَمَّا)[٣] في هذه الآية وجوهًا، منها: أَنَّهَا (لَمَّا) الجازمة حذف فعلهَا، وَالتَّقْدِير: (لَمَّا يهملوا أَو لَمَّا يتْركُوا)، لدلَالَة مَا تقدم من قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾[٤]، وَاخْتَارَه ابْن الْحَاجِب[٥]، وأبو حيان[٦]، وَردَّه ابن هشام[٧] بأن فِي تَقْدِيره نظرًا، إذ إنّ الْأَولَى عِنده أَن يُقَدَّر: (لَمَّا يوفوا يوفوا أَعْمَالهم)، أَي: إنّهم إِلَى الْآن لم يوفوها وسيوفونها، وقدِّم لرُجحان هذا التقدير الذي ذكره أمرانِ[٨]:

---

(١) سورة هود: آية ١١١.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٣٧٢.

(٣) هذه القراءة لابن عامر وحمزة وحفص، انظر: كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد ٤٦/٢. البحر المحيط ٦/ ٢١٦.

(٤) سورة هود: آية ١٠٥.

(٥) انظر: أمالي ابن الحاجب ٦٦/١.

(٦) انظر: البحر المحيط ٦/ ٢١٨.

(٧) انظر: مغني اللبيب ٣٧٢.

(٨) انظر: مغني اللبيب ٣٧٢.

أَحدهمَا: أَن بعده (ليوفينهم)، وَهُوَ دَلِيل على أَن التوفية لم تقع بعد، وأنها ستقع، وردّه الدماميني[1] بأنه ليس بمرجح قوي؛ لأن التوفيه إذا كانت ستقع ولابد، فهم لم يهملوا، ولم يتركوا.

والثاني: أَن منفي (لَمَّا) متوقع الثُّبُوت، والإهمال غير متوقع الثُّبُوت،

ورده الدماميني[2] بقوله: لا نسلِّم أن منفي (لَمَّا) متوقع الثبوت دائمًا حتى يتم هذا، بل قد لا يكون كذلك، نحو: ندِم إبليس ولمَّا ينفعه الندم، وأشار إلى تصريح الرضي بأن توقع الثبوت في منفيها غالب لا لازم.

حذف الضمير المتصل:

أورد ابن هشام تخريج قول الشاعر[3]:

أينَ المفرُّ والإلهُ الطالبُ والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ

على أن يكون (الغالب) اسم (ليس)، وخبرها محذوف، وأورد قول ابن مالك[4]: أنه في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم، أي: (ليسهُ

(١) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٨٧٣.

(٢) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٨٧٤، وانظر أيضًا: حاشية الدسوقي ١٧٣/٢.

(٣) الرجز في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٣، مغني اللبيب ٣٩٠، الجنى الداني ٤٩٨، همع الهوامع ٣١٧/٣، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٧٠٥، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/ ٢١١.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٣، الجنى الداني ٤٩٨، همع الهوامع ٣١٧/٣.

الغالب)، ثم حذف لاتصاله، وأن مقتضى كلام ابن مالك أنه لولا تقديره متصلًا لم يجز حذفه. وردّه ابن هشام[١] بأن فيه نظرًا، ولم يعلِّل، وقال الدماميني: (أما أن ذلك مقتضى كلام ابن مالك فظاهر؛ لأنه علّل حذفه بالاتصال، وأما أن فيه نظرًا، فليس معناه أنه مشكلٌ، وإنما المراد أنه نظرٌ وتثبتٌ، فيبحث عن النقل فيه هل هو كذلك عن العرب أو لا) [٢].

وقد ورد عن العرب مجيء خبر كان ضميرًا متصلًا، وحُذِف لاتصاله، من ذلك قول أبي بكر رضي الله عنه: (ليس شبيهٌ بعلي) [٣]، بجعل (شبيه) اسم (ليس)، والهاء خبرها محذوفًا، واستغنى بنيته عن لفظه، وتقديره: (ليسه شبيه بعلي)، وقول الشاعر[٤]:

فَأَطعَمَنَا مِنْ لَحْمِهَا وسَنَامِهَا شوَاءً وَخَيْرِ الخيرِ مَا كَانَ عَاجِلُه

(١) انظر: مغني اللبيب ٣٩٠.

(٢) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٩٠٤.

(٣) انظر: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٦/٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/٣، المساعد ٤٤٣/٢، تمهيد القواعد ٣٤٢٦/٧.

(٤) البيت في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٦، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٧١، تمهيد القواعد ٣٤٢٦/٧، شرح شواهد المغني للسيوطي ٥١٠/١.

الخلاف في عدد الجمل المعترضة في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾(١):

أشار ابن هشام(٢) إلى الاختلاف بين مصطلحي الجملة والكلام وأنهما ليسا مترادفين، فالكلام يُحقق الفائدة وهو أعم من الجملة، والجملة قد تفيد وقد لا تفيد، وعلى ذلك أورد مذهبين في الخلاف في عدد الجمل المعترضة في هذه الآية، هما:

المذهب الأول: ذهب الزمخشري(٣) إلى أن الاعْتِرَاض بين المعطوف والمعطوف عليه (فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً) في الآيات بسبع جمل هي: (وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ)، و(وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى) (آمَنُوا)، (وَاتَّقَوْا) (لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)، (وَلَكِنْ كَذَّبُوا) (فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)، وتابعه ابن مالك(٤).

---

(١) سورة الأعراف: آية ٩٥ – ٩٨.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٤٩٠.

(٣) انظر: الكشاف ٢/ ١٣٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧٨.

المذهب الثاني: ذهب من جعل الْجُمْلَة وَالْكَلَام مُتَرَادِفَين إِلَى أَنَّ الاعْتراض بِأَرْبَع جمل وأَن من {وَلَو أَن أهل الْقرى} إِلَى {وَالْأَرْض} جملَة واحدة، لِأَن الْفَائِدَة إِنَّمَا تتمّ بمجموعه(١).

وردّ ابن هشام(٢) القولين بأن فيهما نظرًا، وعلّل لرده قَول ابْن مَالك، لِأَنَّهُ كَانَ من حَقه أَن يعدها ثَمَانِي جمل، إِحْدَاهَا: (وهم لَا يَشْعُرُونَ)، وَأَرْبَعَ جمل فِي حيّز (لَو)، وَهِي (آمنُوا)، (وَاتَّقوا)، (وفتحنا)، والمركبة من أَن وصلتها مَعَ تقدير (ثَبت)، أو مع تقدير (ثَابت)، وَالسَّادِسَة (وَلَكِن كذبُوا)، وَالسَّابِعَة (فأخذناهم)، وَالثَّامِنَة (بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)، ورأى الدماميني(٣) أنه كان من حقه أن يُعدها على مساق رأي ابن هشام تسع جمل، التاسعة هي قوله (يكسبون)، وذكر أنّه إنْ قيل: لم يعدها التاسعة؛ لأنها خبر، فيلزم أن لا يُعد (آمنوا) جملة؛ لأنها خبر (أنّ)، ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك أنها من جمل الاعتراض.

وردّ ابن هشام(٤) على المذهب الثاني بأنه كَانَ من حَقه أَن يعدها ثَلَاث جمل؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يعُد جملة (وهم لَا يَشْعُرُونَ) جملَة؛ لِأَنَّهَا حَال مرتبطة بعاملها وَلَيْسَت جملة مُسْتَقلَّة، ويعُد (لَو) وَمَا فِي حيزها جملَة وَاحِدَة إِمَّا

(١) انظر: مغني اللبيب ٤٩٠.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٤٩٠.
(٣) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: غنضور ٦٥.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٤٩٢.

فعلية إن قدر (وَلَو ثَبت أَن أهل الْقرى آمنُوا وَاتَّقوا)، أَو اسمية إِن قدر (وَلَو أَن إِيمَانهم وتقواهم ثابتان)، وَبعد (وَلَكِن كذبُوا) جملَة، و(فأخذناهم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} كُله جملَة، وأكّده بأن هَذَا هُوَ التَّحْقِيق وَلَا يُنَافِي ذَلِك مَا قدمْهُ فِي تَفْسِير الْجُمْلَة؛ لِأَن الْكَلَام هُنَا لَيْسَ فِي مُطلق الْجُمْلَة بل فِي الْجُمْلَة بِقَيْد كَونهَا جملَة اعْتِرَاض، وَتلك لَا تكون إِلَّا كلَاما تَامًّا.

ويقول الدماميني[1]: هذا لا تحقيق فيه، والتحقيق أن يُقال: أن قوله تعالى: (ولو أن أهل القرى أمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون)، يُعَد مجموعه جملة واحدة اعتبار كونه معترضًا؛ لأن جملة الاعتراض لا تكون إلا كلامًا تامًّا.

وذكر فخر الدين قباوة[2] أن ابن هشام قد أقحم (وهم لا يشعرون) في الاعتراض وهي جملة حالية، وليست معترضة، وأسقط الأولى والتاسعة.

تعدد الجمل المعترضة في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[3] :

(١) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: غنضور ٦٦.

(٢) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، الطبعة الخامسة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٣) سورة آل عمران: آية ٣٦.

جعل الزمخشري[1] الجملتين المعترضتين بين الجملتين المصدرتين بـ (إنّ)، وهما: وإني وضعتها أُنْثَى وَالله أعلم بِمَا وضعت وَلَيْسَ الذّكر كالأنثى في هذه الآية، في القراءة بِسُكُون التَاء، وجعلهما نظير الجملة المعترضة بين القسم وجوابه، وهي (لَو تعلمُونَ) في قوله تَعَالَى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[2].

وذكر ابن هشام[3] أن فِي تنظيره هذا نظرًا؛ لِأَن الَّذِي فِي الْآيَة الثَّانِيَة اعتراضان كل مِنْهُمَا بجملة لَا اعْتِرَاض وَاحِد بجملتين، اعتراض بَين الْمَوْصُوف (قسم) وَصفته (عَظِيم) بجملة (لَو تعلمُونَ)، واعتراض آخر بَين القسم (أقسم بمواقع النُّجُوم) وَجَوَابه (إِنَّه لقرآن كريم) بما بَينهمَا وهو (وَإِنَّهُ لقسم لَو تعلمُونَ عَظِيم). وهذا يدل على أن ابن هشام يجيز الاعتراض بأكثر من جملة.

ورُدَ على ابن هشام بأنه اعتراض واحد بجملتين، لأن مجموع جملتي قوله (وإنه لقسم) وقوله: (فلا أقسم بمواقع النجوم)، وقوله تعالى: (إنه لقرآن كريم)، نعم إحدى الجملتين وقعت معترضة، وذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه اعتراضًا واحدا بين شيئين.[4] وأجيب عن الزمخشري بأن قصده التنظير بالاعتراض بجملتين لكن لا من كل وجه،

(١) انظر: الكشاف ٣٦٥/١.

(٢) سورة الواقعة: ٧٦.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٥١٠، ٥١٤.

(٤) انظر: حاشية الشمني ١٢٥/٢، حاشية الدسوقي ٤٢٣/٢.

على أن الاعتراض في الاعتراض لا ينافي أن المجموع اعتراض، بل هو لازمه[١].

تقدير الفعل المحذوف المعلق به (للظالمين):

ذهب ابن هشام[٢] إلى جواز حذف الفعل المتعلِّق قبل الجار والمجرور لدلالة ما بعدهما عليه، عند من أجازه، وذلك نَحْو: (أيوم الْجُمُعَة صمت فِيهِ)، و(بزيدٍ مَرَرْت بِهِ)، ومن ذلك قراءة: (وللظالمين أعد لهم) [٣] مجرورًا بلام الجر، في قوله تعالى: ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ [٤]، وتردَّدَ ابن هشام في أيهما الأولى تقدير الفعل الْمَحْذُوف المتعلق بـ (الظالمين) مضارعًا: (يُعذّب) لمناسبة (يدْخل)، أَو تقديره مَاضِيًا: (عَذّبَ) لمناسبة الْمُفَسّر، وجعل في ذلك نظرًا، وأنه قد جُعِل الجار والمجرور من توكيد الحرف بإعادته داخلًا على ضمير ما دخل عليه المؤكد، نحو: (إن زيدًا إنّه فاضل) وردَّه بأنه لا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر؛ لأن الظاهر أقوى، ولا يكون المجرور بدلًا من المجرور بإعادة الجار أو توكيدًا؛ لأن العرب لم تبدل مضمرًا من مظهر، فلا يُقال: (قامَ

(١) انظر: حاشية الدسوقي ٤٢٣/٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٥٨٣.

(٣) سورة الإنسان: آية ٢١.

(٤) قراءة الجر باللام لعبد الله بن عباس في: المحرر الوجيز ٥/ ٤١٥، مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٧٨٩، البحر المحيط في التفسير ١٠/ ٣٧٠.

زيدٌ هو)، وإنما أجاز ذلك بعض النحويين بالقياس، وعزاه الدسوقي[١] لابن عصفور، وقدّره ابن عطية[٢] مضارعًا: (ويعذِّبُ الظالمين أعد لهم)، واستحسنه مكي بن أبي طالب[٣]، لدلالة سِيَاق الْكَلَام عَلَيْهِ، وذكر أنه لَا يجوز إضمار الفعل (أَعَدّ)؛ لِأَنَّهُ لَا يتَعَدَّى إِلَّا بِحرف ويُضْمَرُ فِي هَذَا ونحوه فعل يتَعَدَّى بِغَيْر حرف مِمَّا يدل عَلَيْهِ سِيَاق الْكَلَام، وجعله أبو حيان[٤]، وناظر الجيش[٥]، والدسوقي[٦] أنه متعلق بـ (أعدّ)، و(لهم) توكيد للجار والمجرور السابق، وأشار إلى أنه لا يجوز أن يكون من باب الاشتغال، ويقدر فعل يفسره الفعل الذي بعده، والتقدير: (وأعد للظالمين أعد لهم).

مجيء عطفُ البيانِ بلفظ المعطوف عليه:

ذهب ابن الطراوة[٧]، وابن مالك[٨]، وابنه[٩] إلى أن عطف البيان لا لا يكون من لفظ الأول، واحتجوا أن الشيء لا يبيّن نفسه. واشترط فيه ابن مالك زيادة البيان، ولذا يتعين في ذلك البدل، قال ابن مالك: (وقد

---

(١) انظر: حاشية الدسوقي ٢/٥٤١، ولم يقل به ابن عصفور وإنما أشار إلى الخلاف بين النحاة في البدل من المضمر. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٨٩.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٤١٥.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٧٨٩.

(٤) انظر: المحيط ١٠/ ٣٧٠.

(٥) انظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٤٦.

(٦) انظر: حاشية الدسوقي ٢/٥٤١،

(٧) انظر: مغني اللبيب ٥٩٦، همع الهوامع ٣/١٦٣.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٣٣.

(٩) انظر: مغني اللبيب ٥٩٦، همع الهوامع ٣/١٦٣.

يتحدان لفظًا إن كان مع الثاني زيادة بيان) وجعل منه قراءة[١]: (وترى كلَّ أمة جاثية كلَّ أمة تدعى إلى كتابها) [٢]، بنصب (كلّ) الثانية، وجاز إبدال الثانية من الأولى لأن في الثانية ذكر سبب الجثو، ومن هذا قول الشاعر[٣]:

رويد بني شيبانَ بعض وعيدكم . . . تلاقوا غدًا خيلي على سَفَوان

تلاقوا جيادًا لا تحيد عن الوغى . . . إذا ما غَدَتْ في المأزِقِ المُتداني

تُلاقُوهم فتعرفوا كيف صبرهم . . . على ما جنتْ فيهم يد الحدثان

بإبدال (تلاقوا جيادًا) من (تلاقوا غدًا خيلي)، وجاز إبداله منه للبيان، وهو من لفظه.

وردّ ابن هشام[٤] مذهبهم بأن فيه نظرًا من أوجه:

أحدها: أَن قولهم يَقْتَضِي أَن الْبَدَل لَيْسَ مُبينًا للمبدل مِنْه، وَلَيْسَ الأمر على ما ذكروا، بل البدل مبين للمبدل منه، وردّه كذلك الدسوقي[٥]، وَاستدل ابن هشام[٦] بمنع سِيبَوَيهِ[٧]: (مَرَرْت بِي الْمِسْكِين)، وَ(بِك

(١) القراءة ليعقوب في: المحتسب ٢٦٢/٢، المحرر الوجيز ٨٧/٥.

(٢) سورة الجاثية: آية ٢٨.

(٣) البيت في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/٣، مغني اللبيب ٥٩٦، تمهيد القواعد ٣٣٩٧/٧، شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٥٣/٣، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣/٧.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٩٥/٢.

(٥) انظر: حاشية الدسوقي ١٩/٣.

(٦) انظر: حاشية الدسوقي ١٩/٣.

(٧) انظر: الكتاب ٧٦/٢.

الْمِسْكِين) دون (بِهِ الْمِسْكِين)، وأشار إلى أنه إِنَّمَا يُفَارق الْبَدَل عطف الْبَيَان فِي أَنه بِمَنْزِلَة جملَة استؤنفت للتبيين على نية تكرار العامل، والعطف تَبْيِين بالمفرد الْمَحْض، وذلك لأن (المسكين) أقل تعريفًا من الضمير، وأقل تعريفًا لا يكون بدلًا، لأنه ليس فيه بيان، والبدل لابد أن يكون فيه بيان وضمير الغيبة مبهمًا لصدّقه بمتعدد، وكان المحلى بأل أقل إفرادًا، لأنّ (أل) فيه للعهد، فصَحّ البيان فيه[1].

وَالثَّانِي: أَن اللَّفْظ المكرر إِذا اتَّصل بِهِ مَا لم يتَّصل بِالْأولِ جاز كَون الثَّانِي بدلًا وعطف بيان، لمَا فِي ذلك من زِيَادَة الْفَائِدَة[2]. وذكر الدماميني[3] أنه إذا اتصل بالثاني ما لم يتصل بالأول فليس مما الكلام فيه، فإن الثاني من حيث وجوده هذا المتصل به غير الأول، من حيث فقد ذلك المتصل، وأنه لا يظن أنّ الذين يمنعون البدلية عند اتصال الشيء بالثاني لم يتصل بالأول، وفي احتجاجهم بأن الشيء لا يُبيّن نفسه إشارة إلى ذلك.

(١) انظر: حاشية الشمني ١٥٨/٢، حاشية الدسوقي ١٩/٣.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٥٩٦.

(٣) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: محمد اللوحي ٢٨١.

وأستشهد ابن هشام لجواز الْوَجْهَيْنِ بقَوْل الشاعر[1]:

يَا زَيْدُ زَيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عليكَ فانْزِلِ

فـ (زيد) الثاني بدل من الأول، أو عطف بيان له.

وقول الشاعر[2]:

يَا تيمُ تَيْمَ عدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

وَالثَّالِث: أَن عطف الْبَيَان يُتَصَوَّر مَعَ كَون المكرر مُجَردًا من الزيادة التي تأتي بعده وفيها زيادة فائدة، وَذَلِكَ فِي نحو: (يَا زيدُ زيدٌ) إِذا قيل ويُوجَد اثنان اسْم كل مِنْهُمَا زيدٌ، فإنه حِين تذكر الأول يتَوَهَّم كل مِنْهُمَا أَنه الْمَقْصُود، فَإِذا كررته تكَرر خطابك لأَحَدهمَا وإقبالك عَلَيْهِ. وذكر الدماميني[3] أن هذا كالأول، فإنه فُرِض أنّ الثاني قد انضم إليه ما لم يكن في الأول، وهو تكرر الخطاب، وليس الكلام في مثل ذلك، وإنما الكلام فيما إذا لم يكن إلا مجرد تكرار الأول فقط من غير زيادة تنضم إليه، وذكر الدسوقي[4] أنّ كلام ابن مالك ومن معه يفيد المنع في البيان

(١) البيت في: الكتاب ٢٠٦/٢، المقتضب ٢٣٠/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٦/١، مغني اللبيب ٥٩٦، همع الهوامع ١٦٣/٣، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣/ ٢٩٥، حاشية الدسوقي ١٩/٣، حاشية الشمني ١٥٨/٢.

(٢) البيت في: الكتاب ٢٠٦/٢، المقتضب ٢٢٧/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٦/١، مغني اللبيب ٥٩٦، همع الهوامع ١٦٣/٣، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١١/٧، حاشية الدسوقي ١٩/٣، حاشية الشمني ١١٦٠/٢.

(٣) انظر: تحفة الغريب، تحقيق:غنضور ٢٨٢.

(٤) حاشية الدسوقي ٢١/٣.

سواء كان في الثاني زيادة أم لا، أما إذا كان زيادة فقد تقدم، وأما إذا لم يكن زيادة فأشار إليه بالثالث، فعلى كل حال البيان جائز أن يكون بلفظ الأول خلافًا لمنع ابن مالك مطلقًا.

مسوغات الابتداء بالنكرة:

أشار ابن هشام[١] إلى بعض مسوغات الابتداء بالنكرة، وردِّ هذه المسوغات بأن فيها نظرًا، وسأوردها وأورد نظر ابن هشام فيها كالتالي:

الأولى: أَن تكون النكرَة محصورة، نَحو: (إِنَّمَا فِي الدَّارِ رجلٌ).

ونظرُه فيها لِأَن الِابْتِدَاء بالنكرة صَحِيح قبل مَجِيء (إِنَّمَا)، لكون خبرها جارًّا ومجروراً متقدّمًا عليها[٢]، ورد عليه الدماميني[٣] بأن هذا قدح في المثالِ الخاص، وليس قدحًا في القاعدة المقررة، فلو قيل: (إنما قائمٌ رجلٌ)، فالمثال صحيح.

الثاني: أن تكون النكرة للتفصيل، نَحْو قولهم: (النَّاس رجلَانِ رجلٌ أكرمته وَرجلٌ أهنته)، بالابتداء بـ (رجل) النكرة في الموضعين. وَقَول الشاعر[٤]:

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٦١٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٦١٤.

(٣) انظر: تحفة الغريب ، تحقيق:غنضور ٣٢١.

(٤) البيت لأبي النجم العجلي في: وانظر: الكتاب ١/ ٨٦، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨٦/١، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢٤٠/١، مغني اللبيب ٦١٤، تمهيد القواعد ٩٢٩/٣، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٧/ ٣٧، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٥٣/٣.

فأقبلت زَحْفاً على الرُّكبتين فَثَوبٌ نسيتُ وثوبٌ أجُرّْ

بالابتداء بـ (ثوب) النكرة في الموضعين. وَقَوْلهمْ[1]: (شهر ثرى وَشهر ترى وَشهر مرعى).

بالابتداء بـ (شهر) النكرة في هذه المواضع، وردِّ ابن هشام هذه الأمثلة والشواهد بوجوه[2]:

- احتمال أن يكون (رجل) الأول في: (النَّاس رجلَانِ رجلٌ أكرمته وَرجلٌ أهنته)، بدلً تفصيل، وَالثَّانِي معطوف عَلَيْهِ، ومثل له بقول الشاعر[3]:

فكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

وذكر ابن هشام أنَّ سيبويه مثل به على ما يجوز أنْ يأتي على الابتداء وعلى الصفة والبدل.

وردَّه الدماميني[4] بأنه يستلزم الافتقار إلى الضمير ولا حاجة إلى ارتكابه، حتى يُقدَّر الرابط، فإن التركيب صحيح بدونه، ولم يرِد بدل

(١) انظر: الكتاب ٨٦/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٣/١، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢٣٢/٢، التذييل والتكميل ٣٢٧/٣، مغني اللبيب ٦١٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٦١٥.

(٣) البيت لكثير، انظر: الكتاب ١/ ٤٣٢، المقتضب ٤/ ٢٩٠، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣٣، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢/ ٣٩٣، التذييل والتكميل ٨/ ٢٦٦، مغني اللبيب ٦١٤، المساعد ٤٣١/٢، تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٩٤، المقاصد الشافية ٥/ ١٩٤، شرح أبيات امغني اللبيب ٧/ ٣٩، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٥٤/٣.

(٤) انظر: تحفة الغريب، تحقيق:غنضور ٣٢٢.

تفصيل ملفوظا معه بالضمير ولا مُحتاجً إلى تقديره، ولك دليل كونه بدل كل.

– احتمال أن يكون (شهرٌ) الأول خبرًا، والتقدير: أشهر الأرض الممطورة شهرٌ ذو ثرى أي ذو ترابٍ ندٍ، وشهر ترى فيه الزرع، وشهر ذو مرعى. واستدلّ برواية يُونُس[1] (الْمَطَر شهر ثرى إِلَخ)، فصرّح بالمبتدأ (المطر)، و(شهر) خبره، والتقدير: أشهرُ المطرِ شهرٌ ثرى)، وَهَذَا دَلِيل على أَن (شهر) خبر، فكان لابد من تَقْدِير مُضَاف قبل الْمُبْتَدَأ لتصحيح الْإِخْبَار عَنهُ بِالزَّمَانِ.

– احتمال أن يكون (ثوب) مبتدأ، و(نسيتُ)، و(أَجرٌ) وصفًا، وَالْخَبَر مَحْذُوف، أَي: (فَمِنْهَا ثوب نَسِيته وَمِنْهَا ثوب أجره).

– احتمال أَنَّهُمَا خبران، وهناك[2] صفتان مقدرتان، أَي: (فثوب لي نَسِيته وثوب لي أجره)

وردَّه الدماميني بأنه ليس الأمر كما قال، بل المتعاطفات كلها هي الخبر، وإلا لزِم الإخبار عن الجمع بمفرد لفظًا ومعنى.

الثالث: وقوع المبتدأ نكرة بعد فَاء الْجَزَاء، نَحْو: (إِن مضى عير فَعير فِي الرِّبَاط)[3]،

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٦١٥، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٥٤/٣.

(٢) انظر: تحفة الغريب، تحقيق:غنضور ٣٢٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٤/١، التذييل والتكميل ٣٢٩/٣، مغني اللبيب ٦١٤.

وردّه ابن هشام[١] بأنه قد حُذفت الصّفة والتقدير: (عيرٌ آخر)، فمسوغ الابتداء بالنكرة هو الوصف المحذوف المقدر وليس وقوعه بعد فاء الجزاء، واستدل بما ورد عن محمد بن حبيب[٢] أن (آخر) مَمْنُوع من الصّرْف، وقِيل [٣] أن ما ذكره ابن هشام من منعه من الصرف قول الأكثرين، وقال الأقل أنه مصروف.

وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبه:

منع البصريون[٤]، وجمهور النحويين وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبه، وأجازه الأخفش[٥] وحكاه عن بعض العرب[٦]، ومن ذلك قراءة قوله تعالى: {هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هن أطهر لكم}[٧] بالنصب[٨]، وعدّ أبو

(١) انظر: مغني اللبيب ٦١٥.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٦١٥، حاشية الشمني ١٧١/٢، تحفة الغريب ٣٢٣/٤.

(٣) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: غنضور٣٢٣، تعليق الفرائد ٥٥/٣، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١١٩/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٦٧، التذييل والتكميل ٢٩٦/٢.

(٥) انظر: معانى القرآن للأخفش ١/ ٣٨٦.

(٦) انظر: لتذييل والتكميل ٢/ ٢٩٥. ارتشاف الضرب ٩٥٢/٢، تمهيد القواعد ١/ ٥٦٧.

(٧) سورة هود: آية ٧٨.

(٨) القراءة للحسن وزيد بن علي وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر والسدي، انظر: معاني معاني القرآن للأخفش ٣٨٦/١، معاني القرآن وإعرابه ٦٧/٣، المحتسب ٣٨٨/١، الدر المصون ٣٦١/٦.

عمرو[١] هذه القراءة من اللحن، واستعظمها الخليل[٢]، وذكر ابن هشام[٣] هشام[٣] أنّ لها توجيهين:

- أن {هَؤُلَاءِ بَنَاتِي} جملَة، وَضمير الفصل (هُنّ) توكيدً لضمير مستتر فِي الخبر (بناتي)

- أن يكون (هنّ) مبتدأ، و (لكم) هو الخبر، و(أطهر) منصوب على الحال، والعامل فيها معنوي وهو المجرور، وقد تقدمت على العامل المعنوي.

وَردِّهما[٤] بأن فِيهِمَا نظرًا؛ فالأول مردود بأَنّ (بَنَاتِي) جامد، غير مؤول بالمشتق فَلَا يتَحَمَّل الضمير عِنْد الْبَصرِيين، ورد عليه الدماميني[٥] بأنه لا يسلّم أنه جامد محض، إذ هو في معنى مولودتي، فيكون في معنى المشتق، فيتحمل ضميرًا، وإنما قال عند البصريين لأن الكوفيين يرون أنّ الجامد الذي يُؤول بمشتق يتحمل الضمير. وَالثَّانِي مردود بأَن الْحَال لَا تتقدم على عاملها الظرفي، وردّ عليه الدماميني[٦] بأن القراءة المخرّجة على ذلك شاذة.

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٩٧، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٦٧، معني اللبيب ٦٤٠.

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٣٩٧.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٦٤١.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٦٤٢.

(٥) انظر: تحفة الغريب، تحقيق:غنضور ٣٧٢.

(٦) انظر: تحفة الغريب، تحقيق: غنضور ٣٧٣.

حذف المؤكّد وإقامة المؤكِّد مقامه:

أجاز سيبويه(١)، والخليل(٢)، وجماعة من النحويين(٣) حذف المؤكّد، واستدلوا بحذف الخبر المؤكّد في قول الشاعر(٤):

إنّ مَحَلاً وإنّ مُرتحَلاً ... وإنَّ في السّفْر ما مَضَى مَهَلا والتقدير: (إنّ لنا مَحَلاً وإنّ لنا مُرتحَلاً)، وذهب الأخفش(٥)، والفارسي(٦)، والزجاج(٧)، وابن جني(٨)، وابن مالك(٩) إلى منع حذف المؤكّد نحو: (الذي رأيتُ نفسه زيدٌ)؛ لأن الحذف والتأكيد متنافيان، فالمؤكّد مريدٌ للطول، والحذف مريدٌ للاختصار. وردّ ابن هشام(١٠) استدلال الخليل وسيبويه على جواز تأكيد المحذوف بحذف الخبر في قول الشاعر السابق بأن فِيه نظرًا؛ لأن الْمُؤَكّد نِسْبَة الْخَبَر إِلَى الِاسْم لَا نفس الْخَبَر، كما ذكر

(١) انظر: الكتاب ٦٠/٢، ١٤٢/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٦٠/٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٧٩٤.

(٤) البيت في: الكتاب ١٤٢/٢، الأصول لابن السراج ٢٤٨/١، التعليقة ٢٩٢/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٥/٢، مغني اللبيب ٧٩٤، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٨/١، خزانة الأدب ٢٣٠/١٠، شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١٦١.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٧٩٤.

(٦) انظر: التعليقة ٢٩٢/١، الإغفال ٤٠٨/٢.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٤/١.

(٨) انظر: الخصائص ٢٨٧/١.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٨٠/٣.

(١٠) انظر: مغني اللبيب ٧٩٤.

أنّه يجوز حذف الشيء لدليل وتوكيده، فلا تنافي بينهما؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت. أما الشيخ محمد الأمير[١] فخالف ابن هشام في ذلك، وذكر وذكر أن حذف المؤكد جائز نقلًا، نحو: أنت سيرًا، وتقديره: تسير سيرًا، وجائز عقلًا؛ لأن المحذوف أحوج للتأكيد.

يبدو للباحث عدم صواب نظر ابن هشام في ردِّ استدلال الخليل، وسيبويه، ومن وافقهما بقول الشاعر السابق؛ لجواز حذف المؤّكد، لورود السماع به.

اعتراض شرط على شرط:

ذهب جمهور النحويين[٢]، ومنهم سيبويه[٣]، والمبرد[٤] إلى أنه عند اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد، فالجواب للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف، لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه، قياسًا على الجواب عند اجتماع الشرط والقسم[٥]، وجعلُوا مِنْهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ﴾[٦]، وَرَدّه ابن

(١) انظر: مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير ١٥٩/٢.
(٢) انظر: المقتضب ٧٠/٢ ، تسهيل الفوائد ٢٣٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٥.
(٣) انظر: الكتاب ٧٩/٣ .
(٤) انظر: المقتضب ٧٠/٢ .
(٥) انظر: الكتاب ٨٤/٢، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٤/ ٤٥٦.
(٦) سورة هود: آية ٣٤.

هشام[١] بأن فِيه نظرًا، إذ توالى فيه شَرْطَانِ وليس بعدهما جَوَاب، وَإِنَّمَا تقدم عليهما مَا هُوَ جَوَاب فِي الْمَعْنى للشّرط الأول، ولَا ينفعكم نصحي)، فَيَنْبَغِي أَن يقدر إِلَى جَانِبه، وَيكون أصله: إِن أردْت أَن أنصح لكم فَلَا ينفعكم نصحي إِن كَانَ الله يُرِيد أَن يغويكم، أما تقدير الْجَواب بعد الشرطين ثمَّ تقديره بعد ذَلِك مقدما إِلَى جَانب الشَّرْط الأول فَلَا وَجه لَهُ، وسبقه إلى ذلك العكبري[٢]، تابعه أبو حيان[٣]، وناظر الجيش[٤]، والزركشي[٥] .

ويرى الباحث صواب نظر ابن هشام؛ لتوالى شرطين وليس بعدهما جَوَاب، وتقدّم ما يدل عليهما.

(١) انظر: مغني اللبيب ٨٠١، اعتراض الشرط على الشرط ٣٤.
(٢) انظر: التبيان في علوم القرآن ٦٩٧/٢.
(٣) انظر: البحر المحيط ٨/ ٤٩٢.
(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ٣٧٠/٢.
(٥) انظر: التبيان في علوم القرآن ٦٩٧/٢.

المبحث الثالث

ما فيه نظر في الأعاريب

مجيء الجملة فاعلًا أو نائب فاعل:

اختلف النحويون في مجيء الجملة فاعلًا أو نائب فاعل على أقوال:

الأول: ذهب البصريون[١] إلى منع مجيء الجملة فاعلًا مطلقًا .

الثاني: ذهب هشام[٢] وثعلب[٣] من الكوفيين إلى جواز ذلك مطلقًا، ومن ذلك يعجبني يقوم زيدٌ، وظهر لي أقام زيدٌ أم عمرو.

الثالث: ذهب الفراء[٤] وجماعة من النحويين[٥] إلى جواز مجيء الجملة فاعلًا أو نائب فاعل بشرط أن يكون الفعل العامل في الجملة من أفعال القلوب، ووجود معلّق عن العمل مقترن بالجملة، نحو: (ظهر لي أقام زيدٌ) و(علم هل قعد عمرو)،

وردّه ابن هشام[٦] بأن فيه نظرًا، وأن أداة التعليق تكون مانعة من من العمل وليست مجوزة له، وهي لا تعلق الفعل عما هو جزء منه، وهو الفاعل ولا يجوز أن يُعلّق الفعل عن الفاعل، ثم ذكر أَن الْمَسْأَلَة صَحِيحَة ولكن مَعَ الِاسْتِفْهَام دون سَائِر المعلّقات، وقصر التعليق على الْإِسْنَاد إِلَى

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٢٠/٣ . التذييل والتكميل ١/ ٥٥.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٥٣٤، ارتشاف الضرب ١٣٢٠/٣، التذييل والتكميل ١/ ٥٥.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٥٣٤. ارتشاف الضرب ١٣٢٠/٣، التذييل والتكميل ١/ ٥٦.
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١٩٥/٢.
(٥) انظر: التذييل والتكميل ١/ ٥٦، ارتشاف الضرب ١٣٢٠/٣ .
(٦) انظر: مغني اللبيب ٥٢٤.

مُضَاف مَحْذُوف لَا إِلَى الْجُمْلَة الْأُخْرَى، واستدل بأَن الْمَعْنى: ظهر لي جَوَاب أَقَامَ زيد، أَي: جَوَاب قَول ذَلِك الْقَائِل، وأشار الشمني[1] إلى أنه لا يظن أنْ ينازع أحد من الكوفيين أو غيرهم في أن من خصائص الاسم أن يكون مسندا إليه، حمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على معنى أنّ المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند إليه معنى، وأن التأويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدري، أما ما وقعت فيه الجملة مضافًا إليه نحو: حين قام زيدٌ – مع أن الإضافة من علامات الاسم – فالجملة فيه مؤولة عندهم بمفرد، والتقدير: حين قيام زيد، فهو مضاف إلى مفرد لا إلى جملة.

التنازع في قول الشاعر:

فلوْ أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولمْ أطلبْ قليلٌ منَ المالِ[2]:

ذهب البصريون[3]، ومنهم سيبويه[4] إلى أنه ليس في البيت تنازع، تنازع، والواو للاستئناف، والمعنى: (ولو أنني أسعى لأدنى معيشة لكفاني

(١) انظر: حاشية الشمني ١٣٠/٢.

(٢) البيت لامريء القيس، انظر: الكتاب ٧٩/١، شرح السيرافي ٩٥/٣، الإيضاح العضدي٦٧/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٠/١، المقتصد ٣٤٢/١، الانصاف ٨٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٢/١، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ٢١٢، ارتشاف الضرب ٢١٥٢/٤، شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٢٦٧، همع الهوامهع١٣٣/٢، شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٣٥.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢١٢، التذييل والتكميل ١٢/٧.

(٤) انظر: الكتاب ٧٩/١.

قليل من المال، ولم أطلب المجد)[١]. وذهب الْفَارِسِي[٢]، والكوفيين[٣] إلى أن فيه تنازع عاملين هما (كفاني) و(لم أطلب) في معمول واحد هو (قليل من المال)، وأعمل فيه الأول، والواو للحال، والمعنى (كفاني قليل من المال حالة كوني غير طالب له، ولا منافاة بين أن يكون قليل من المال كافيا له، وبين أن يكون هو غير طالب له)، ونسبه ابن هشام[٤] أيضًا لابن الحاجب، إلا أنّ ابن الحاجب وافق البصريين وسيبويه وأنكر التنازع في البيت لفساد المعنى[٥]، وردّه ابن هشام[٦] بأن فِيه نظرًا؛ لأَن الْمَعْنى لَو ثَبت أَنّه يسعى لأدنى معيشة لكفاه الْقَلِيل من المال فِي حَالَة أَنه غير طَالب لَهُ، فَيكون انْتِفَاء كِفَايَة الْقَلِيل الْمقيدَة بِعَدَمِ طلبه مَوْقُوفًا على طلبه لَهُ فَيتَوَقَّف عدم الشَّيْء على وجوده. وسبقه إلى ذلك ابن يعيش[٧]، والرضي[٨].

وردّ الدماميني[٩] على ابن هشام بأن هذا مشكلٌ؛ لأن كلامه يقتضي جعلَ المعلق امتناع الجزاء، والمعلق عليه نفس الشرط، وهو فاسد. ويبدو

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢١٢، التذييل والتكميل ١٢١/٧، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ٢١٢.
(٢) انظر: الإيضاح العضدي ٦٧.
(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٢١/٧.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٦٦١.
(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٦٩/١- ١٧٠.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٦٦١.
(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢١٢.
(٨) انظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ٢١٢.
(٩) انظر: تحفة الغريب، تحقيق:غنضور ٤٠٨.

للباحث صواب ابن هشام في نظره؛ لأن (لم أطلب) لا يقتضي القليل، بل مفعوله محذوف، ولو اقتضى القليل لفسد المعنى.

تابع اسم الإشارة:

ذهب سيبويه[١]، وكثير من النَّحْوِيين[٢]، وأكثر المتأخرين[٣] إلى أن أن تابع اسم الإشارة نحو: (الرجل) في: (مَرَرْت بِهَذَا الرجل) نعت، وقد حملهم على ذلك زعمهم أَن عطف الْبَيَان يكون أخص من متبوعه، ورده ابن مالك[٤] بأن النعت فِي الجوامد بِمَنْزِلَة النَّعْت فِي الْمُشْتَقّ وَلَا يمْتَنع كَون المنعوت أخص من النَّعْت، وذكر ابن هشام[٥] أن سِيبَوَيهِ جعله نعتًا نعتًا من باب التسامح، كما جعل التوكيد وَعطف الْبَيَان صفة، وذهب الزّجاج[٦]، وابْن جني[٧]، والسهيلي[٨]، وابْن السَّيِّد البطليوسي[٩] إِلَى أنه أنه عطف بيان لَا نعت، وقال به ابن مالك[١٠]، ورجحه ابن هشام[١١] بأنه

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٧.

(٢) انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٧٢، شرح التسهيل ٣/ ٣٢١، مغني اللبيب ٧٤٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢١.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢١.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٧٤٢.

(٦) انظر: مغني اللبيب ٧٤٢، المساعد ٢/ ٤١٩.

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٥٧/١.

(٨) انظر: مغني اللبيب ٧٤٢، المساعد ٢/ ٤١٩.

(٩) انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٧٢.

(١٠) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢١.

(١١) انظر: مغني اللبيب ٧٤٢.

الحق فِي الْمَسْأَلَة، ومن النَّحْوِيين[1] من أجاز فِيه أن يكون نعتًا وَعطف بَيَان، فمَنْ حملَهُ على عطف البيان فذلك لجموده، ومَنْ جَعَلَهُ نعتاً لحَظَ فيه معنى الاشتقاق، وجعل (الرجل) بعد (هذا) بمنزلة الحاضر المشار إليه، وردّه ابْن عُصْفُور[2] بِأَن الْبَيَان أعرف من الْمُبين وَهُوَ جامد، والنعت دون المنعوت أَو مسَاوٍ لَهُ، وَهُوَ مُشْتَقّ أَو فِي تَأْوِيل المشتق، فَلا يجْتَمع فِي الشَّيْء أَن يكون عطف بَيَان ونعتا، وَأجَيب[3] بِأَنَّهُ إِذا قدر نعتًا فَاللَّام فِيهِ للْعهد، ويتأول الِاسم بالحَاضِر أَو الْمشَار إِلَيْهِ، وكأنه قيل: مررتُ بهذا الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدل عليه، فكانت أعرف، وَإِذا قدر عطف بيان فَاللَّام فيه لتعريف الحُضور، وهنا يساوي الْإِشَارَة، وَيزِيد عَلَيْهَا بإفادته الْجِنْس المعين، ويكون هو أخص وأعرف.

وردّ ابن هشام[4] قول ابن عصفور بأن فيه نظرًا، لِأَن الَّذِي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إِلَيْهِ هُوَ اسْم الْإِشَارَة نَفسه إِذا وَقع نعتًا، نحو: (مَرَرْت بزيد هَذَا)، فَأَما نعت اسْم الْإِشَارَة فمعناه معنى مَا قبله، لذلك لا يَكون معنى مَا قبله تَفْسِيرًا لَهُ. وتابعه الدماميني[5]، وعلّلَ احتياج

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩٤/١، مغني اللبيب ٧٤٢، تمهيد القواعد القواعد ٤٤٦٥/٧.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩٤/١.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩٤/١، وانظر أيضا: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٤، شرح التصريح ٢/ ٢٢٩.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٧٤٢.

(٥) انظر: تحفة الغريب، تحقيق:غنضور ٥٤٩.

النحويين إلى تأويل اسم الإشارة بالحاضر والمشار إليه بأنهم يـــرون أن النعت لابد أن يكون مشتقًّا أو مؤولًا بالمشتق، فلجؤوا إلى التأويل، وذكر أن هذا لا يقدح في تأويل ابن عصفور، ولا يدفعه؛ لأن الألف واللام متى سُلِّم كونها للحضور، وكان مدخولها هو الحاضر، لزم أن يكون (الرجل) بعدُ بمعنى الحاضر، لا من جهة كونه تفسيرًا لهذا؛ بل من جهـــة دلالـــة الأداء على هذا المعنى، كما تابعه الشمني(١)، والدسوقي(٢).

بين المصدرية والحالية:

أشار ابن هشام إلى قول بعضهم(٣) المصدر (رغدًا) في نحو قولـــه تعالى:﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾(٤)، نعت وحذف الموصوف، ونابت صفته منابه، وانتصبت انتصابه، أي: أكلًا رغدًا، وكذلك (كثيرًا) في قوله تعالى:﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا ﴾(٥)، وقول الشاعر(٦):

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسَوَّدِهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَا

(١) انظر: حاشية الشمني ٢/٢٢٧.
(٢) انظر: حاشية الدسوقي ٣/٢٧١.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٨٥٦.
(٤) سورة البقرة: آية ٣٥.
(٥) سورة آل عمران: آية ٤١.
(٦) البيت في: البحر المحيط ٧/ ٢٤٠، مغني اللبيب ٨٥٦، شرح الدماميني على مغني اللبيب ٢/٥٢٨، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٦/ ٣١٦، روح المعاني ٨/ ٣٨٠.

ذهب سيبويه[١]، وبعض المحققين[٢] إلى أن المصدر (رَغَدًا) حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حال كون الأكل رغدًا، و(مثل) منصوب على الحال، من ضمير مصدر الفعل والتقدير: واشتعل الاشتعال، والدليل على ذلك أمران[٣]:

الأول: قولهم: (سِيْرَ عليه طويلًا) [٤] بإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل، وأن (طويلًا) حال من ضمير المصدر المحذوف: سرته، وأنه لَا يحذف الْمَوْصُوف إِلَّا وَالصّفة خَاصَّة بِجِنْسِهِ، يقال: (رَأَيْت كَاتبًا) ولَا يقال: (رَأَيْت طويلًا)، لِأَن الْكِتَابَة خَاصَّة بِجِنْس الْإِنْسَان دون الطول.

وردِّ ابن هشام[٥] احتجاجهم بأن فيه نظرًا، فالأول مردود لجواز أَن الْمَانِع من الرّفْع كَرَاهِيَة اجْتِمَاع مجازين، هما حذف الْمَوْصُوف وجعل الصّفة مَفْعُولا على السعَة، وردِّ عليه الدماميني[٦]: بأنه لا يُسلّم أن اجتماع المجازين أمر مستكره، وأنه لا مانع مما ذُكر، بدليل أنه لا خلاف بينهم في أنّ نحو: (أحيا الأرض شباب الزمان) من مستحسنات الكلام. وتعقبه الشمني[٧] بأن نحو: (أحيا الأرض شباب الزمان) ليس كذلك.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٨.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٨٥٦.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٨٥٦.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٨.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٨٥٦.

(٦) انظر: تحفة الغريب، تحقيق:غنضور ٧٥٤.

(٧) حاشية الشمني ٢٦٨/٢.

والثَّانِي: أَن حذف الْمَوْصُوف يتَوَقَّف على وجود الدَّلِيل عليه، وليس على الِاخْتِصَاص، بِدَلِيل قوله تعالى:﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾[1]، أَي دروعا سابغات[2]، ورأى الدماميني[3] أنّ تعذُّر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع.

ويبدو للباحث أنه يجوز أن يكون المصدر في مثل ذلك وصفًا أو حالًا حسب السياق.

(١) سورة سبأ: آية ١١.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٨٥٦.

(٣) انظر: تحفة الغريب، تحقيق:غنضور ٧٥٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وقد توصّل هذا البحث إلى نتائج، منها:

- تنوع ما نظر فيه ابن هشام في مغني اللبيب، فقد يكون في علةٍ، أو في شاهدٍ، أو في الإعراب، أو في قراءة قرآنية، أو في التقديرٍ، أو في العامل، أو الدلالة والمعنى.

- تنوعت أساليب الاستدلال ابن هشام لما فيه نظر، من السماع، والقياس.

- كان ابن هشام موضوعيًّا فيما نظر فيه، يناقش، ويعلِّلُ، ويبرهن، ويصحح الآراء، ويرجحها، ويقومها، ونادرًا ما يورد نظره دون تعليل.

- تأثر ابن هشام بسابقيه، ورغم ذلك فقد كانت له شخصيته النحوية المستقلة فيما نظر فيه، كما تأثر به لاحقوه، سواء من شراح كتابه مغني اللبيب أو غيرهم.

أما توصيات البحث فمنها: أن كتاب مغني اللبيب ما يزال مجالًا واسعًا للبحث والدراسات النحوية؛ لقيمته العلمية.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي (ت٥٢١ه)، تحقيق: حمزة عبدالله النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ه - ٢٠٠٣م.

- الأصول في النحو، لابن السراج (ت٣١٦ه)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت ، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ه - ١٩٩٦م .

- اعتراض الشرط على الشرط، لجمال الدين ابن هشام (ت٧٦١ه)، تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

- إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، الطبعة الخامسة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- الإغفال، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧ه)، تحقيق : د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي (أبو ظبي) ، بالتعاون مع مَرْكَزِ جمعة الماجد للتُّراث والثَّقافة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

- -الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين المرادي (ت٧٤٩ه)، تحقيق: د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ ه)، تحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان، ١٤٠٩ه - ١٩٨٩م .

- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي الشجري (ت٥٤٢ه)، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر .

- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧ه)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م .

- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (ت٦٤٦ ه)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.

- البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، د.

زكريا عبد المجيد النوقي، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلميـــة، لبنان، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١م.

- البرهان في علوم القرآن للزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـــ)، تحقيق: محمد أبـــو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـــ - ١٩٥٧ م.

- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير القرآن المجيد)، محمد الطاهر بن محمد، ابـــن عاشـــور،، الـــدار التونسية، ١٩٨٤م.

- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، لبدر الين الـــدماميني، قسم الأدوات والحروف، تحقيق الدكتور: محمد مختار اللـــوحي، وقســـم التراكيب، تحقيق الدكتور: محمد عبد الله غنضور، عالم الكتب الحديثـــة، إربد = الأردن، ٢٠١١م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، الجزء السادس والجزء السابع، الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، والبقية دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ه -٢٠٠٥م، و(الأجزاء ٦- ١٠)، دار

كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، سنوات متتابعة من عام ١٤٢٦ه -٢٠٠٦م إلى ١٤٣٢ه – ٢٠١١م .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين بن مالك (ت٦٧٢ه)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .

- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الجرجاويّ الأزهري (ت٩٠٥ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لبدر الدين الدماميني (ت٨٢٧ه)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م .

- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧ه)، تحقيق د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠ه – ١٩٩٠م .

- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، لأبي عبد الله شمس الدين القرطبي (ت٦٧١ه)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، الطبعة الأولى.

- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين المرادي (ت٧٤٩ه)، تحقيق: د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

- حاشية العلامة الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ٢٠٠٠م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، (د ت).

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عضيمة، محمد عبد الخالق، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، (د ت).

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

- السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤ه)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ .

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣ه)، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ه - ١٩٨٨م .

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري، خالد بن عبد الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠.

- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.

- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين ابن مالك (ت٦٧٢ه)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ه - ١٩٨٢م.

- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لعلي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩ه)، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد ، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ .

- شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد

ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي (ت٣٦٨ه)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ه - ٢٠٠٨م .

- الكامل في اللغة والأدب، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٢٤/١.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، الزمخشرى، جار الله محمود بن عمرو، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، محمد علي السراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ ه - ١٩٨٣ م.

- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ه)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية أبو محمد عبد الحق (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ

- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩ه)، تحقيق : د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م .

- مشكل إعراب القرآن، القيسي، مكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

- معانى القرآن، لأبي الحسن الأخفش الأوسط (ت٢١٥ه)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م .

- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م

- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥هـ.

- مغني اللبيب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١ه)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م .

- المقتضب، محمد بن يزيد الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

- المنصف من الكلام على مغني اللبيب لابن هشام، تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، المطبعة البهية بمصر.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.